

العدد ١١٨

مجلة أسبوعية تحليلية



عدنان طعمة
كاتب وباحث اكاديمي



جلال الخالدي
صحفي ومحلل سياسي



علي فيصل عبدالواحد
اقتصادي ومدرب معتمد



أحمد الأنصاري
خبير اقتصادي



م. مصطفى كامل الشريف
مؤلف - كاتب و محلل



ناجي علي أمهز
كاتب، باحث سياسي



جليل هاشم البكاء
كاتب واعلامي، استاذ جامعي



رياض الفرطوسي
صحفي وإعلامي عراقي



ابراهيم الدهش
المشرف العام لبرلمان القبائل



مرتضي عبدالحسين
تدريسي وباحث



د. ضياء واجد المهندس
رئيس مجلس الخبراء العراقي



رائد سالم الهاشمي
باحث وخبير اقتصادي



د. جواد عبد الوهاب
كاتب و محلل و باحث سياسي



سعيد البدري
كاتب ومحلل سياسي عراقي



د. حسين حيدر الجزائري
دكتوراه في اقتصاديات النقل البحري



العنوان

م. مصطفى كامل الشريف	عندما تتحول السيادة إلى شعار.. من يدفع ثمن القرار؟
أحمد الأنصاري	هل يُحرر الانسحاب العسكري الأجنبي اقتصاد العراق من قيود الدولار؟
علي فيصل عبدالواحد	تشخيص النازلة المالية لعجز الموازنة العراقية وبيان حكم الترشيد والتقشف
جلال الخالدي	عراق ما بعد ٢٠٠٣: السيادة في محطاتها الخمس
عدنان طعمة	ما بعد الثلاثين من أيلول: من مغادرة القوات إلى استقلال القرار
مرتضي عبدالحسين	إدارة العراق ما بعد الوجود الامريكي
ابراهيم الدهش	السماء العراقية تحت ضغط العقوبات الأمريكية
رياض الفرطوسي	الخوف من الحرية
جليل هاشم البكاء	العراق هو الاستثناء من كل دول العالم - بوصلة المواقف
ناجي علي أمهز	بعض الأصوات الشيعية الفارغة تطالب حزب الله بالاستقالة من الحكومة
د. حسين حيدر الجزائري	القفزات الجنونية لأسعار الشحن وأسعار الناقلات واتجاهاتها المستقبلية
سعيد البدري	من يعاقب إيران ولماذا يعاقب العراق نفسه؟
د. جواد عبد الوهاب	العراق يغلق أجواءه أمام إيران.. حين تتحول بغداد إلى منفّذ للعقوبات الأمريكية
رائد سالم الهاشمي	العراق ما بعد الانسحاب العسكري: نحو تحويل الهامش السيادي إلى قدرة :اقتصادية وإنتاجية
د. ضياء واجد المهندس	العراق يدفع ثمن العقوبات الأمريكية على إيران.. هل آن أوان المطالبة بالتعويض؟



عندما تتحول السيادة إلى شعار

من يدفع ثمن القرار؟



م. مصطفى كامل الشريف



مسار تأثير القرار على المواطن

المواطن ← الأسعار والاستيراد ← المصارف والتجارة ← الدولار والتحويلات ← قيود مالية محتملة ← قرار سياسي

قدرة السيادة

- بدائل مالية
- مؤسسات
- إنتاج محلي
- اقتصاد قوي

شعار السيادة

- تحدّ لفظي
- رد فعل
- خطاب

مسارات تعزيز السيادة



- الزراعة
- الصناعة
- القطاع الخاص
- الاحتياطات والقنوات المالية

قرارات الدولة تمس مصالح من **46** مليون عراقي

> السيادة ليست أن ترفع صوتك أكثر؛ السيادة أن تمتلك خيارات أكثر.

الدولة التي تريد قراراً مستقلاً يجب تمتلك أولاً أدوات الاستقلال.

عندما تتحول السيادة إلى شعار.. من يدفع ثمن القرار؟

م. مصطفى كامل الشريف

أثار القرار الأمريكي الأخير المتعلق بالعقوبات على قطاع الطيران الإيراني، وما رافقه من تأثير في حركة الرحلات بين العراق وإيران، نقاشاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. وذهب بعض الأصوات إلى المطالبة بتدخل مرجعية السيد علي السيستاني للضغط باتجاه رفض القرار الأمريكي أو عدم الالتزام بتداعياته. غير أن تحويل قضية سياسية واقتصادية ومالية معقدة إلى اختبار للمواقف أو إلى مزايدة على المرجعية الدينية لا يساعد العراق على إدارة مصالحه. فالمواقف التي تترتب عليها نتائج تمس الدولة والمواطن والاقتصاد يجب أن تُبحث بمنطق المصالح والقدرات والبدائل، لا بردود الأفعال الآنية.

من أزمة الطيران إلى سؤال الدولة

عندما توقفت بعض الرحلات الإيرانية في مطار بغداد الدولي، بينما استمرت مؤقتاً عبر مطار النجف قبل أن تتغير الإجراءات لاحقاً، امتلأت مواقع التواصل بتفسيرات سياسية ودينية متضاربة. ووفق المعلومات المتداولة حينها، ارتبط جانب من المشكلة بامتناع شركات مناولة وخدمات أرضية عن التعامل مع ناقلات إيرانية خشية التعرض للعقوبات أو القيود الأمريكية، وليس بمجرد قرار سياسي عراقي مباشر بإغلاق الأجواء. لكن هذا التفصيل التشغيلي سرعان ما تحول إلى روايات عن «كسر الحصار» أو «تحدي العقوبات» باسم المرجعية أو الرموز الدينية، وهو ما يكشف مرة أخرى خطورة تحويل الملفات السيادية إلى مادة للمزايدة الشعبية. السؤال الصحيح ليس: من رفع الشعار الأعلى؟ بل: من يملك القرار؟ ومن يتحمل نتائجه؟

المرجعية ليست بديلاً عن مؤسسات الدولة

العراق دولة متعددة الأديان والمذاهب والقوميات، وحتى داخل المكون الشيعي لا يقلد الجميع مرجعاً واحداً. ولهذا فإن أي قرار يتعلق بالعقوبات أو الطيران أو النظام المالي أو العلاقات الخارجية يجب أن يصدر عن مؤسسات الدولة الدستورية، لأنها الجهة المسؤولة أمام جميع العراقيين. ولا يقلل ذلك من مكانة المرجعية الدينية أو ثقلها الاجتماعي والسياسي، لكنه يضع كل مؤسسة في موقعها الصحيح. فالمرجعية تستطيع أن تقدم موقفاً أخلاقياً أو وطنياً، لكنها ليست وزارة مالية ولا بنكاً مركزياً ولا سلطة طيران ولا جهة تنفيذية تدير السياسة الخارجية.وحين تُطالب المرجعية بأن تتحمل مسؤولية قرار قد تكون له تبعات اقتصادية على أكثر من ستة وأربعين مليون عراقي، فإن ذلك يعني عملياً نقل عبء القرار من الدولة إلى مؤسسة دينية، وهو أمر لا يخدم الدولة ولا المرجعية.

قبل التحدي يجب حساب الكلفة

قبل القول إن على العراق أن يتحدى العقوبات الأمريكية، ينبغي طرح سؤال أكثر واقعية: ماذا سيحدث إذا تحولت المواجهة السياسية إلى قيود مالية ومصرفية أوسع؟ العراق، سواء أعجبنا هذا الواقع أم لا، ما يزال اقتصاداً يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، وعلى التجارة والاستيراد، وعلى التعامل مع منظومة مالية دولية للدولار والمؤسسات الأمريكية فيها وزن مؤثر. ولهذا فإن الدخول في مواجهة مالية ليس خطاباً سياسياً بلا كلفة. فإذا تعرضت التحويلات أو المصارف أو قنوات الحصول على الدولار لمزيد من القيود، فلن يدفع الثمن أولاً السياسي صاحب النفوذ أو الثروة، بل السوق والمواطن والقطاع الخاص. وقد تظهر الكلفة في ارتفاع سعر الصرف، وزيادة أسعار السلع المستوردة، وارتفاع كلفة التحويلات والتجارة، واضطراب الثقة بالمصارف، وضغط إضافي على القوة الشرائية للأسر.هنا تنتقل فاتورة القرار من المنابر السياسية إلى حياة الناس اليومية.

لا خوف ولا تهور

المشكلة ليست في أن العراق يجب أن «يخاف» من الولايات المتحدة أو أن «يتحدى» الولايات المتحدة. هذه ثنائية مبسطة لا تناسب إدارة دولة. الدول تتعامل مع بعضها على أساس المصالح والقدرات. إيران تضع مصالحها وأمنها القومي في المقدمة، والولايات المتحدة تفعل الشيء نفسه، ومن الطبيعي أن يمتلك العراق بدوره حساباته الوطنية الخاصة. فليس مطلوباً من بغداد أن تتحمل كلفة كبيرة لمجرد إثبات موقف سياسي، كما ليس مقبولاً أن تتنازل عن مصالحها كلما تعرضت لضغط خارجي. المطلوب هو حساب ما سيكسبه العراق وما سيخسره، ومدى قدرته على تحمل النتائج، وما البدائل المتاحة أمامه.الوطنية ليست أن تتخذ قراراً يبدو بطولياً ثم ترسل فاتورته إلى المواطن.

من سيدفع ثمن المواجهة؟

إذا فُرضت قيود إضافية على المصارف أو التحويلات أو الوصول إلى الدولار، فإن كبار السياسيين ورجال الأعمال الأكثر قدرة على حماية أموالهم لن يكونوا أول المتضررين. المواطن هو الذي سيشعر بارتفاع الأسعار. والتاجر سيتحمل كلفة التحويل والاستيراد. والشركات ستواجه مخاطر أعلى. والموظف سيقلق على قوته الشرائية. والموازنة ستصبح أكثر عرضة للضغط إذا اتسعت الأزمة.ولهذا فإن اتخاذ قرار بمواجهة اقتصادية يحتاج إلى تفويض مؤسسي ودراسة واضحة للآثار، وليس إلى منشور حماسي أو خطاب تعبوي.

السيادة تحتاج إلى بنية اقتصادية

إذا أراد العراق توسيع مساحة قراره السيادي، فإن الطريق لا يبدأ من التصريحات، بل من بناء عناصر القوة التي تجعل الرفض ممكناً.ويعني ذلك تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وتطوير نظام مصرفي حديث، وتنويع العلاقات المالية والقنوات التجارية، ودعم الصناعة والزراعة والإنتاج المحلي، وتقوية القطاع الخاص، وخفض الاعتماد المفرط على الاستيراد. كما يحتاج العراق إلى مؤسسات قادرة على إدارة الصدمات، واحتياطيات تُستخدم ضمن سياسة مالية مدروسة، وشبكة علاقات دولية تمنحه أكثر من خيار عندما يتعرض للضغط. فكلما زادت البدائل، اتسعت مساحة القرار المستقل.

الفرق بين شعار السيادة وقدرتها

من السهل أن تقول الدولة «لا»، لكن السؤال الأهم هو: ماذا يحدث في اليوم التالي؟ إذا كان الاقتصاد هشاً، والإنتاج المحلي ضعيفاً، والسوق شديدة الاعتماد على الاستيراد، والنظام المالي يحتاج إلى قنوات خارجية محددة، فإن القرار الرافض قد يتحول سريعاً إلى عبء على المواطن. أما الدولة التي تمتلك اقتصاداً متنوعاً، ومؤسسات مالية قوية، وشبكة شركاء واسعة، وإنتاجاً محلياً قادراً على تعويض جزء من الواردات، فإن قدرتها على رفض الإملاءات تصبح أكبروهنا يظهر الفرق بين «شعار السيادة» و«قدرة السيادة». الأول يمكن إطلاقه في دقائق، أما الثانية فتحتاج إلى سنوات من بناء الاقتصاد والمؤسسات.

الخاتمة

إن قضية الطيران الإيراني والعقوبات الأمريكية ليست اختباراً لولاء المرجعية، ولا مناسبة لتوزيع شهادات الشجاعة والخوف. إنها مثال على مشكلة أعمق تتعلق بحدود القدرة العراقية على اتخاذ قرار مستقل في بيئة مالية واقتصادية دولية شديدة التعقيد. ولهذا يجب أن تبقى المسؤولية في مكانها الصحيح: الحكومة ومؤسسات الدولة هي التي تدرس القرار وتقدّر مخاطره وتتحمل مسؤوليته أمام المواطنين. أما من يريد للعراق أن يقول «لا» للولايات المتحدة أو لأي دولة أخرى عندما تتعارض مطالبها مع المصلحة الوطنية، فعليه أن يعمل أولاً على بناء عراق يستطيع تحمل كلفة هذه الـ«لا». فالسيادة ليست رفع الصوت، بل توسيع الخيارات. وليست تحدي الآخرين بالكلمات، بل امتلاك اقتصاد ومؤسسات وبدائل تسمح للدولة باتخاذ القرار ثم تحمل نتائجه. الدولة القوية لا تثبت استقلالها بمنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، وإنما بقدرتها على حماية عملتها، وتمويل تجارتها، وتوفير احتياجات شعبها، وإدارة علاقاتها الخارجية من دون أن تتحول كل ضغوط خارجية إلى أزمة داخلية.وهذا هو جوهر المسألة: السيادة ليست شعاراً نرفعه عندما نغضب، بل قدرة تبنيها الدولة، وخيارات تمتلكها، وكلفة تستطيع تحملها عندما تقرر.

هل يُحرر الانسحاب العسكري الأجنبي اقتصاد العراق من قيود الدولار؟



أحمد الأنصاري



الانسحاب العسكري ≠ الاستقلال الاقتصادي

عملات بديلة

- اليورو
- الدرهم الإماراتي
- اليوان الصيني
- الدينار الأردني

7 مصارف

أعلن البنك المركزي العراقي في تموز 2026 أهلية سبعة مصارف للعودة إلى قنوات المراسلة الخارجية بعملات غير الدولار. مع استكمال متطلبات إضافية قبل أهلية الدولار.

51.1 مليار دولار

قيمة واردات العراق من السلع خلال 2025.

وفق بيانات تجارية مستندة إلى إحصاءات مركز التجارة الدولية والأمم المتحدة للتجارة.

30 أيلول 2026

الموعد المعلن لإنهاء مهمة التحالف الدولي.

من الانسحاب العسكري إلى السيادة الاقتصادية

1. **الإنتاج المحلي والسيادة الاقتصادية**
   تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد وتقليل التبعية
2. **التجارة والمدفوعات**
   تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وتنويع وسائل الدفع
3. **المصارف المراسلة والامتثال**
   الحاجة إلى مصارف مراسلة والالتزام بقواعد الامتثال
4. **النظام المالي الدولي**
   استمرار الارتباط بالنظام المالي العالمي وقواعده
5. **الانسحاب العسكري**
   إنهاء الوجود العسكري الأجنبي.

ما يتطلبه الاستقلال الاقتصادي

- إصلاح القطاع المصرفي وتعزيز كفاءته.
- حوكمة وشفافية في النظام المالي.
- تنويع قنوات المدفوعات وعملات التسوية.
- تمويل الاستثمار وزيادة الإنتاج المحلي.
- تقليل الاعتماد غير الضروري على الاستيراد.
- تنويع الإيرادات العامة بعيداً عن النفط.
- تعزيز الثقة بالدينار العراقي.



ما لا يحققه الانسحاب وحده

- انـهاء الوجود العسكري الأجنبي.
- استمرار الارتباط بالنظام المالي العالمي.
- الحاجة إلى المصارف المراسلة.
- خضوع المعاملات لقواعد الامتثال الدولية.
- بقاء الاعتماد على النفط والاستيراد.

سلسلة التأثير الاقتصادي

حساسية أعلى لأسعار الطاقة والسيولة والتجارة ← تعرض أكبر للصدمات الخارجية ← اعتماد واسع على الاستيراد + اعتماد مرتفع على النفط

الاختبار الحقيقي بعد الانسحاب

1. تنويع الإيرادات العامة
2. تقليل الاعتماد غير الضروري على الاستيراد
3. زيادة الإنتاج المحلي
4. تنويع قنوات المدفوعات
1. إصلاح القطاع المصرفي

الرسالة الرئيسية

السيادة الاقتصادية لا تعني الانعزال عن النظام المالي العالمي؛ بل القدرة على التعامل معه من موقع أكثر قوة وتنوعاً.

هل يُحرر الانسحاب العسكري الأجنبي اقتصاد العراق من قيود الدولار؟

أحمد الأنصاري

لا يمكن للانسحاب العسكري الأجنبي أن يتحول تلقائياً إلى سيادة اقتصادية حقيقية ما لم يترافق مع إعادة بناء منظومة الاقتصاد العراقي، وإصلاح النظام المصرفي، وتعزيز القدرة الإنتاجية المحلية. فرحيل القوات الأجنبية لا يعني بالضرورة انتهاء أشكال التأثير والارتباط الأخرى، ولا سيما في اقتصاد ما تزال تجارته الخارجية ومدفوعاته وعلاقاته المصرفية مرتبطة بدرجة كبيرة بالنظام المالي الدولي، وبقنوات المصارف المراسلة، وبمتطلبات الامتثال المرتبطة بالتعامل بالدولار والعملات الأجنبية. ويستعد العراق لدخول مرحلة جديدة مع اقتراب الموعد المعلن لإنهاء مهمة التحالف الدولي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، وفق ما أكدته الحكومة العراقية والجانب الأميركي. غير أن انتهاء الوجود العسكري لا يعني، من الناحية الاقتصادية، فك الارتباط بالنظام المالي العالمي؛ لأن جزءاً مهماً من النشاط التجاري والمالي العراقي يمر عبر بنية المدفوعات الدولية والمصارف المراسلة، وهي علاقات تحكمها معايير مصرفية وقواعد امتثال لا ترتبط بطبيعة الوجود العسكري في البلاد. وقد خضعت الحوالات الخارجية العراقية خلال السنوات الماضية لإجراءات رقابية وامتثالية أكثر تشدداً، في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من استخدام النظام المصرفي في معاملات غير مشروعة. ومع بداية عام ٢٠٢٥، انتقل العراق بصورة أوسع من آلية المنصة السابقة إلى تنفيذ التحويلات الدولية عبر المصارف التجارية وعلاقاتها المباشرة بالمصارف المراسلة، مع استمرار البنك المركزي في تلبية احتياجاتها من العملة الأجنبية ومراجعة استخدام الأموال وفق متطلبات الامتثال. ويكتسب هذا التحول أهمية كبيرة، لأنه ينقل جزءاً أكبر من المسؤولية إلى المصارف العراقية نفسها، ويجعل قدرتها على بناء الثقة مع المؤسسات المالية الدولية شرطاً أساسياً لاستمرار نشاطها الخارجي، بدلاً من الاعتماد بصورة شبه كاملة على آليات مركزية لإدارة الحوالات والمدفوعات. وتكتسب أرقام التجارة الخارجية أهمية خاصة في هذا السياق. فبحسب بيانات تجارية منشورة تستند إلى إحصاءات مركز التجارة الدولية وبيانات الأمم المتحدة للتجارة، بلغت قيمة واردات العراق من السلع نحو ٥١,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، منخفضة عن مستويات عام ٢٠٢٤. غير أن هذا التراجع لا ينبغي تفسيره بعامل واحد، إذ يصعب فصل أثر تشديد إجراءات الامتثال والتحويلات عن تغير أسعار النفط والسيولة والطلب المحلي وظروف التجارة الخارجية. ولذلك فإن انخفاض الاستيراد لا يعني بالضرورة تحسناً في القاعدة الإنتاجية، ما لم يقترن بزيادة مقابلة في قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية احتياجات السوق وإنتاج السلع والخدمات التي كان يعتمد في توفيرها على الخارج.

وفي تطور مصرفي مهم، أعلن البنك المركزي العراقي في تموز/يوليو ٢٠٢٦ أن سبعة مصارف أصبحت مؤهلة للعودة إلى قنوات المراسلة المصرفية الخارجية بالعملات غير المرتبطة بالدولار، على أن تتمكن لاحقاً من استعادة أهلية التعامل بالدولار بعد استكمال مراحل إضافية من متطلبات الإصلاح والامتثال والحوكمة. وتوضح هذه الخطوة أن إعادة دمج المصارف العراقية في النظام المالي الدولي لا تتوقف على قرار سياسي أو نقدي منفرد، وإنما تعتمد على قدرة تلك المصارف على تطوير أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين الحوكمة والشفافية، بما يسمح لها ببناء علاقات مستقرة وطويلة الأمد مع المصارف المراسلة والمؤسسات المالية العالمية. والأمر نفسه ينطبق على الاحتياطيات والأصول المالية العراقية الموجودة في الخارج. فارتباط جزء من إدارة الاحتياطيات والعائدات النفطية بالأسواق والمؤسسات المالية الدولية لا يعني في حد ذاته أن القرار الاقتصادي العراقي خاضع بصورة مباشرة لدولة بعينها، لكنه يكشف درجة اندماج الاقتصاد العراقي في منظومة دولية تؤثر فيها قوة الدولار والمصارف المراسلة وقواعد الامتثال والعقوبات والثقة بالقطاع المالي. ولهذا فإن مفهوم الاستقلال الاقتصادي لا يمكن اختزاله في نقل الأموال من مؤسسة إلى أخرى أو استبدال عملة بعملة؛ لأن المشكلة أعمق من ذلك، وتتصل ببنية الاقتصاد نفسه وقدرته على تمويل احتياجاته من الداخل وتقليل درجة اعتماده على الخارج. ومن هنا يجب أن تتركز الأولوية العراقية على تقليل تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية، وتعزيز القدرة على إدارة التجارة والمدفوعات ضمن نظام مالي أكثر تنوعاً ومتانة. ويبدأ ذلك برفع كفاءة القطاع المصرفي، بحيث تتحول المصارف تدريجياً من مؤسسات يتركز جانب كبير من نشاطها في عمليات العملة والتحويلات إلى مؤسسات قادرة على تمويل الاستثمار والإنتاج والتجارة، وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو النشاط الاقتصادي الحقيقي. ولا يتعارض ذلك مع الالتزام بالمعايير الدولية، بل إن إصلاح القطاع المصرفي وتحسين الشفافية والحوكمة يمثلان شرطاً لزيادة قدرته على التعامل مع الأسواق العالمية من موقع أكثر استقراراً وثقة. كما يمكن توسيع قنوات المدفوعات واستخدام العملات الأخرى في التجارة المشروعة عندما تكون العلاقات التجارية والمصرفية مهيأة لذلك. وقد بدأ البنك المركزي بالفعل بتوسيع قدرة المصارف المستوفية للشروط على تنفيذ معاملات عابرة للحدود بعملات مثل اليورو والدرهم الإماراتي واليوان الصيني والدينار الأردني. غير أن تنويع العملات ليس بديلاً عن إصلاح الاقتصاد، ولا ينبغي أن يتحول إلى خطوة تربك السوق أو تزيد كلفة التجارة أو تضع ضغوطاً إضافية على سعر الصرف. والمطلوب هو تنويع مدروس يخفف مخاطر الاعتماد المفرط على قناة أو عملة واحدة، من دون الإضرار باستقرار الدينار أو الثقة بالنظام المالي. أما العامل الأكثر حسماً على المدى الطويل فيبقى تقليص الاعتماد على الاقتصاد الريعي. فما دامت المالية العامة تعتمد بصورة طاغية على الإيرادات النفطية، وما دامت نسبة واسعة من احتياجات السوق تُلبى عن طريق الاستيراد، فإن الاقتصاد العراقي سيظل معرضاً لتقلبات أسعار الطاقة وللظروف المالية والتجارية الخارجية، بصرف النظر عن حجم الوجود العسكري الأجنبي. وتظهر تقديرات صندوق النقد الدولي استمرار الإيرادات النفطية في تشكيل الجزء الأكبر من إيرادات الحكومة، وهو ما يجعل أي صدمة في أسعار النفط أو كميات التصدير تنتقل بسرعة إلى الإنفاق العام والسيولة والنشاط الاقتصادي. ولهذا فإن السيادة الاقتصادية لا تتحقق بمجرد تغير الوجود العسكري على الأرض، وإنما ببناء اقتصاد يمتلك قاعدة إنتاجية أوسع، وقطاعاً مصرفياً أكثر كفاءة وشفافية، ونظام مدفوعات متنوعاً، وقدرة أكبر على تمويل الاستثمار والنشاط الاقتصادي من الداخل. فالاختبار الحقيقي أمام العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب هو مدى قدرته على تحويل هذا التحول الأمني إلى فرصة لتعزيز مؤسساته الاقتصادية وتقليل مواطن الضعف التي تجعل اقتصاده شديد التأثر بالمتغيرات الخارجية. والاستقلال الاقتصادي لا يعني الانعزال عن النظام المالي العالمي، إذ لا يمكن لاقتصاد منفتح يعتمد على النفط والتجارة الدولية أن يعمل خارج هذا النظام. وإنما المقصود هو امتلاك قدرة أكبر على التعامل معه من موقع أكثر قوة وتنوعاً، مع حماية القطاع المصرفي من الفساد وغسل الأموال، وتعزيز الثقة بالدينار، وتنمية الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد غير الضروري على الاستيراد. وعندها فقط يمكن أن يصبح الانسحاب العسكري جزءاً من مرحلة أوسع لبناء سيادة اقتصادية حقيقية، بدلاً من أن يبقى مجرد تحول في المشهد الأمني والسياسي، بينما تستمر نقاط الضعف الاقتصادية القديمة بصيغ مختلفة. فجوهر السيادة لا يكمن في غياب القوات الأجنبية وحده، بل في امتلاك الدولة القدرة على إدارة اقتصادها ومواردها ومؤسساتها المالية بما يحمي قرارها الوطني ويمنحها هامشاً أوسع في مواجهة الضغوط والصدمات الخارجية.

تشخيص النازلة المالية لعجز الموازنة العراقية وبيان حكم الترشيد والتقشف



علي فيصل عبدالواحد



1 تمييز نوع العجز في الموازنة العراقية

العجز الهيكلي

- عجز بنية وتركيب قائم على إيرادات نفطية متقلبة ونفقات جارية جامدة.
- غلبة الرواتب والتقاعد والتحويلات.
- مشكلة مزمنة وليست مؤقتة.

العجز الطارئ

- ينشأ عن صدمة مؤقتة مثل انخفاض أسعار النفط.
- يمكن تمويله بأدوات مرحلية (الاقتراض، الاحتياطيات).
- يجب ألا يتحول الاستثناء إلى قاعدة.

2 أرقام ودلالات أساسية

سعر النفط اللازم لمعادلة الموازنة



ارتفاع السعر النفطي، اللازم لمعادلة الموازنة

الرواتب والتقاعد

54%

من إجمالي الإنفاق بحلول عام 2030 (وفق تقديرات صندوق النقد الدولي)

الاعتماد على ألنفط



من إيرادات الحكومة ستبقى نفطية حتى نهاية العقد (وفق تقديرات (صندوق النقد الدولي).

3 لماذا لا يكفي الأقتراض؟

قد يؤدي ذلك إلى تقليص الإنفاق الاستثماري والخدمات العامة.

تنقل العبء من الحاضر إلى المستقبل.

تزيد أعباء الدين وكلفة خدمته.

الاستدانة المستمرة لا تعالج العجز الهيكلي.

4 الترشيد مقابل التقشف

الترشيد والانضباط المالي

- ضبط التعيينات والملاكات.
- مراجعة النفقات غير الضرورية.
- إحكام حوكمة العقود والمشتريات.
- إغلاق منافذ الهدر.
- حماية الإنفاق الاستثماري وتوجيهه للمشاريع المنتجة.

التقشف الأعمى

- خفض الإنفاق دون تمييز.
- يضر بالاستثمار والخدمات الأساسية.
- يؤدي إلى أثار اجتماعية سلبية.

5 مسار الإصلاح المالي في العراق

تحويل الموازنة من توزيع الريع إلى بناء الأصول وتحفيز القيمة المضافة.

حماية الاستثمار المنتج (الكهرباء، النقل، (الصناعة،الزراعة).

تنمية الإيرادات غير النفطية بعدالة ومدروسة.

رفع كفاءة الإنفاق العام.

إصلاح الجهاز الإداري وضبط الأداء الوظيفي.

6 القاعدة الاقتصادية

لا يُعالج عجز هيكلي بإيراد مؤقت، ولا تواجه أزمة عابرة بإجراءات تقشفية دائمة.

7 الرأي المختار

- لزوم الترشيد العاجل.
- اصلاح بنية الإنفاق.
- عدم الاكتفاء بالاقتراض أو انتظار ارتفاع أسعار النفط.
- بناء قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في جميع الظروف.

الخلاصة

العراق يواجه عجزاً هيكلياً مزمناً يتطلب إصلاحاً مالياً شاملاً قائماً على الترشيد، وتنويع الإيرادات، وحماية الاستثمار المنتج، بدلاً من الحلول المؤقتة أو التقشف غير المدروس.



تشخيص النازلة المالية لعجز الموازنة العراقية وبيان حكم الترشيد والتقشف

علي فيصل عبدالواحد

الحمد لله الذي جعل المال قوامًا للناس، وأمر بالعدل وحسن التدبير، والصلاة والسلام على من أرسى ميزان الحق في إدارة شؤون الأمة. أما بعد؛ فإن مسألة الموازنة العامة في العراق أصبحت من النوازل المالية التي اشتد تعقيدها، وتكرر فيها العجز حتى بات يظهر مع كل انخفاض في أسعار النفط، ولا تختفي أسبابه تمامًا حتى في سنوات ارتفاع الإيرادات. وهذا وحده يكشف أن أصل المشكلة لا يكمن في تقلبات أسعار النفط وحدها، وإنما في بنية المالية العامة نفسها؛ إذ تعتمد الدولة على مورد شديد التقلب، في مقابل نفقات جارية يصعب خفضها أو إعادة هيكلتها بسرعة.

مسألة في التكييف والتشخيص

القاعدة الأولى في معالجة الأزمات المالية أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولذلك يجب تشخيص طبيعة العجز قبل اختيار أدوات العلاج. والعراق لا يواجه عجزًا طارئًا فحسب، وإنما يرزح تحت اختلال هيكلي مزمن تتفاوت شدته باختلاف أسعار النفط وحجم الإنفاق العام. فالعجز الطارئ ينشأ عن صدمة مؤقتة، مثل انخفاض عابر في أسعار النفط أو تراجع مؤقت في الصادرات، ويمكن في هذه الحالة استخدام أدوات مرحلية كالقروض الداخلية أو الاحتياطيات والهوامش المالية المتاحة، بشرط ألا يتحول الاستثناء إلى قاعدة، وألا يؤدي التمويل المؤقت إلى التزامات تتجاوز قدرة الدولة على السداد مستقبلًا. أما العجز الهيكلي فهو أعمق؛ لأنه ناتج عن خلل في تركيبة الإيرادات والنفقات نفسها. فالمالية العامة العراقية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط، بينما تتسم النفقات الجارية، ولا سيما الرواتب والتقاعد والتحويلات، بدرجة عالية من الجمود. وتشير التقديرات الواردة في النص إلى أن الإيرادات النفطية قد تستمر في تشكيل أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات الحكومية في ظل السياسات الحالية، بينما يُتوقع أن ترتفع حصة الرواتب والتقاعد إلى نحو ٥٤٪ من إجمالي الإنفاق بحلول عام ٢٠٣٠. وهذه ليست أزمة سيولة مؤقتة، بل فجوة بين مورد متقلب والتزامات ثابتة تتوسع مع الزمن. كما ارتفع، وفق الأرقام الواردة، سعر النفط المطلوب لمعادلة الموازنة من نحو ٥٤ دولارًا للبرميل عام ٢٠٢٠ إلى قرابة ٨٤ دولارًا في ٢٠٢٤، بما يعني أن المالية العامة أصبحت أكثر حساسية لأي هبوط في الأسعار العالمية.

مسألة في حظر الحلول القاصرة

لا يستقيم اقتصاديًا أن يعالج العجز الهيكلي بالاستدانة المستمرة.فالدين يمكن أن يكون جسرًا لعبور أزمة مؤقتة، لكنه لا يصلح موردًا دائمًا لتمويل نفقات متكررة. فإذا أصبحت الدولة تقترض لتغطية الرواتب والمصروفات الجارية دون نمو مستدام في الإيرادات، فإنها لا تحل المشكلة، بل تنقلها من موازنة الحاضر إلى موازنات المستقبل. ومع تراكم الدين ترتفع كلفة خدمته، ويذهب جزء أكبر من الإيرادات إلى الفوائد والأقساط، فتضيق المساحة المتاحة أمام الاستثمار والخدمات. والخطر الأكبر أن يصبح الإنفاق الاستثماري أول ضحايا الضائقة المالية، لأنه أسهل سياسيًا وإداريًا من تخفيض الرواتب أو الالتزامات الجارية. وعندئذ تعالج الدولة عجز اليوم على حساب نمو الغد، فتؤجل مشروعًا في الكهرباء أو النقل أو الصناعة أو الزراعة، مع أن هذه المشاريع هي التي يفترض أن توسع القاعدة الإنتاجية وتولد موارد جديدة مستقبلًا. وفي المقابل، لا يجوز معالجة الخلل كله عبر زيادة الضرائب والرسوم على المواطن والقطاع الخاص، بينما تبقى مواطن الهدر والإنفاق غير الكفوء على حالها. فالإيرادات غير النفطية ضرورية، لكن إصلاحها يجب أن يكون جزءًا من إعادة هيكلة شاملة، لا وسيلة لتمويل اختلال مستمر في الإنفاق.

مسألة في التفريق بين التقشف والترشيد

وهنا ينبغي التفريق بين التقشف القسري وبين الانضباط المالي.فالتقشف، إذا كان خفضًا أعمى للإنفاق دون تمييز بين الضروري والهامشي، قد يفاقم المشكلة بدل أن يحلها، ولا سيما إذا أصاب الاستثمار والبنية التحتية والخدمات الأساسية. أما الترشيد، فهو رفع كفاءة الدينار العام، بحيث ينفق في المكان الذي يحقق أكبر عائد اقتصادي واجتماعي. ويشمل ذلك ضبط التعيينات والتوسع في الملاكات، ومراجعة النفقات غير الضرورية، وتحسين حوكمة العقود والمشتريات، وإغلاق منافذ الهدر، ومعالجة المشاريع المتعثرة والوهمية، وضمان توجيه الموارد إلى المشاريع المنتجة.فليس من الحكمة أن تتساوى في الموازنة نفقة جارية لا تضيف قدرة إنتاجية مع مشروع يرفع إنتاج الكهرباء أو يحسن النقل أو يدعم الصناعة والزراعة. والانضباط المالي لا يقاس بحجم ما تخفضه الدولة من النفقات، بل بنوعية ما تخفضه،وما تحافظ عليه، وما تعيد توجيهه.

القاعدة الأصولية في إدارة العجز

والقاعدة الاقتصادية التي ينبغي أن تحكم هذا الباب هي: لا يعالج عجز هيكلي بإيراد مؤقت، ولا تواجه أزمة مؤقتة بإجراءات دائمة.فإذا كان أصل الخلل هيكليًا، وجب أن يكون العلاج هيكليًا أيضًا.أما ارتفاع أسعار النفط، أو الاقتراض، أو السحب من الاحتياطيات، فقد يمنح الدولة مهلة زمنية، لكنه لا يزيل أصل المشكلة إذا بقي هيكل الإنفاق والإيرادات من دون إصلاح. وقد تؤدي أسعار النفط المرتفعة أحيانًا إلى إخفاء الاختلال بدل معالجته، إذ تتوسع النفقات عندما تزداد الإيرادات، ثم تظهر الفجوة مجددًا عند أول دورة هبوط.

إصلاح بنية الإنفاق قبل البحث عن المال

يتطلب العلاج إعادة النظر في حجم الجهاز الإداري وهيكله، وضبط التوسع في التوظيف الحكومي، وربط التعيينات بالحاجة الفعلية والإنتاجية، بدل النظر إلى الوظيفة العامة باعتبارها الأداة الأساسية لمعالجة البطالة. كما يحتاج العراق إلى مراجعة الدعم والتحويلات والمشاريع العامة وفق معايير واضحة، بحيث يوجه الإنفاق إلى الفئات المستحقة والقطاعات المنتجة. وفي المقابل، ينبغي حماية الإنفاق الاستثماري من أن يتحول إلى أول بند يخفض عند الأزمات؛لأن الاستثمار في الكهرباء والنقل والمياه والصناعة والزراعة والبنية الرقمية هو الذي يوسع القاعدة الاقتصادية ويقلل الاعتماد على النفط مستقبلًا.

الرأي المختار

وعليه، فإن الخروج من هذه النازلة المالية لا يتحقق بقرار واحد، ولا بزيادة الضرائب وحدها، ولا بالاقتراض المتكرر، ولا بخفض الإنفاق بصورة عشوائية. المطلوب هو إصلاح تدريجي لبنية المالية العامة يقوم على ضبط النفقات الجارية، ورفع كفاءتها، وتنمية الإيرادات غير النفطية بصورة عادلة، وتوسيع الاقتصاد المنتج، وحماية الاستثمار العام ذي الجدوى. كما ينبغي أن تتحول الموازنة تدريجيًا من وثيقة لتوزيع الريع النفطي إلى أداة لإدارة الموارد وبناء الأصول وتحفيز القيمة المضافة.فالاستدامة المالية لا تعني أن تتوازن الحسابات في سنة واحدة فقط، وإنما أن تستطيع الدولة الوفاء بالتزاماتها في سنوات ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها معًا، من دون أن تضطر في كل أزمة إلى الاقتراض أو تعطيل الاستثمار أو تحميل المجتمع كلفة اختلال لم يكن سببًا فيه. وخلاصة الحكم أن الإصلاح المؤجل لا تختفي كلفته، وإنما تتراكم حتى يأتي وقت تصبح فيه المعالجة أشد وأثقل. وعلى الأحوط ماليًا واقتصاديًا، فإن الواجب هو البدء بالترشيد والانضباط وإصلاح بنية الإنفاق قبل أن تتحول الأزمة من عجز يمكن إصلاحه إلى قيد دائم على الدولة والاقتصاد والمجتمع. والله أعلم وأحكم.

عراق ما بعد 2003

السيادة في محطاتها الخمس



جلال الخالدي



محطات السيادة الخمس في العراق بعد 2003

1 — 2004
نقل السلطة من سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الحكومة العراقية المؤقتة



حكومة إياد علاوي

2 — 2009
انسحاب القوات الأمريكية من المدن والنواحي وتمركزها داخل القواعد



حكومة نوري المالكي الأولى

3 — 2011
خروج آخر الأرتال الأمريكية وإنهاء الوجود العسكري المباشر



حكومة نوري المالكي الثانية

4 — 2017
إعلان النصر على تنظيم داعش واستعادة السيطرة على المدن والحدود



حكومة حيدر العبادي

5 — 2026
إنهاء المهمة العسكرية للتحالف الدولي والانتقال إلى أطر العلاقات الأمنية الثنائية



حكومة علي فالح الزيدي

التحديات الاقتصادية



- ارتباط كبير بالدولار الأمريكي والمنظومة المالية الأمريكية
- عقوبات وقيود أمريكية على المصارف والتعاملات الخارجية
- تأثير العقوبات على حركة الطيران بين العراق وإيران
- انعكاسات مباشرة على المواطن والنشاط الاقتصادي
- محدودية المناورة في حال تعارضت المصالح الداخلية مع القرارات الخارجية

التحديات السياسية



تدخل أمريكي مباشر

- ترامب عارض عودة نوري المالكي عبر منصة تروث سوشيال
- هدد بتوقف المساعدة الأمريكية للعراق
- أدخل الاستحقاق الحكومي العراقي في دائرة الضغط الخارجي

إلى أي مدى يستطيع العراق اتخاذ قراراته بعيداً عن الفيتو الخارجي؟

التحديات العسكرية والأمنية



أكثر من **4000** مقاتل تركي في شمال العراق

- قواعد 5 رئيسية وأكثر من 100 نقطة عسكرية
- وجود لم تقره اتفاقية مصادق عليها من البرلمان العراقي
- تركيا تربطه بمواجهة حزب العمال الكردستاني (PKK)
- بعد إعلان PKK عام 2025 حل نفسه إيزال الوجود التركي مستمراً

هل تحققت السيادة فعلا؟

المجال	مؤشرات الواقع	درجة السيادة
عسكرياً	وجود قوات أجنبية في بعض المناطق	غير مكتملة
سياسياً	تدخلات خارجية في تشكيل الحكومة	محدودة
اقتصادياً	ارتباط مالي بالعقوبات والنظام الدولي	محدودة

الخلاصة

- 30 أيلول يمثل نهاية مرحلة عسكرية مهمة.
- السيادة الحقيقية تتجاوز انسحاب القوات الأجنبية.
- تتطلب قراراً سياسياً، مستقلاً، وسيطرة كاملة على الأرض، وسلاحاً وطنياً واحداً، واقتصاداً قادراً على حماية مصالح الشعب.
- العراق ما بعد 2003 يعيش انتقالاً مستمراً من شكل لأخر من القيود الخارجية على قراره الوطني.

السؤال المفتوح

هل نعيش حقاً زمن استعادة السيادة؟
أم أننا ننتقل مجدداً من مرحلة الوجود العسكري المباشر إلى شكل أخر من القيود السياسية والاقتصادية على القرار الوطني؟

عراق ما بعد ٢٠٠٣: السيادة في محطاتها الخمس

جلال الخالدي

أعلنت بغداد تخصيص الثلاثين من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ يوماً للسيادة، بالتزامن مع إنهاء آخر مهام قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن هذه القوات لم تدخل البلاد أساساً إلا بطلب حكومي رسمي قدمته حكومة حيدر العبادي للمساعدة في مواجهة إرهاب تنظيم داعش عام ٢٠١٤، وأن ما تبقى منها لا يتعدى ثلاثة آلاف جندي وضابط استقروا ضمن مواقع محددة، بحسب ما تقوله الحكومة، فإن الخطاب الرسمي يمنح إنهاء هذه المهمة معنى يتجاوز ترتيباتها العسكرية، ويقدمها بوصفها محطة جديدة في مسار اكتمال السيادة العراقية. وبقراءة مسار العراق بعد عام ٢٠٠٣، نجد أنفسنا أمام خمس محطات قُدمت، بدرجات مختلفة، بوصفها علامات على استعادة السيادة. كانت المحطة الأولى عام ٢٠٠٤، في عهد حكومة إياد علاوي، عندما انتقلت السلطة من سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بول بريمر إلى الحكومة العراقية المؤقتة. وجاءت المحطة الثانية عام ٢٠٠٩، خلال حكومة نوري المالكي الأولى، مع انسحاب القوات الأمريكية من المدن والنواحي وتمركزها داخل القواعد العسكرية. أما المحطة الثالثة فكانت عام ٢٠١١، خلال حكومة نوري المالكي الثانية، عندما خرجت آخر الأرتال الأمريكية وأُنهي الوجود العسكري المباشر بموجب الاتفاقية الأمنية. وجاءت المحطة الرابعة عام ٢٠١٧، في عهد حكومة حيدر العبادي، مع إعلان النصر على تنظيم داعش واستعادة السيطرة على المدن والحدود التي كان التنظيم قد احتلها. أما المحطة الخامسة، فتتمثل في عام ٢٠٢٦، خلال حكومة علي فالح الزيدي، مع إنهاء المهمة العسكرية للتحالف الدولي والانتقال رسمياً إلى أطر العلاقات الأمنية الثنائية. لكن تكرار مفهوم السيادة بهذه الصورة يطرح سؤالاً يتجاوز الاحتفال بالمناسبة: هل أصبحت السيادة تحولاً تاريخياً مكتمل الأركان، أم أنها تحولت إلى مفهوم سياسي يتجدد مع كل إعادة ترتيب لعلاقة العراق بالقوى الدولية؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يمكن اختبار السيادة العراقية في ثلاثة مستويات أساسية: عسكرياً، وسياسياً، واقتصادياً.

أولاً: السيادة العسكرية والميدانية

على المستوى العسكري، تكشف الشهادة الرسمية لرئيس أركان الجيش العراقي، الفريق أول ركن عبد الأمير يار الله، تحت قبة مجلس النواب عام ٢٠٢٢، عن وجود أكثر من أربعة آلاف مقاتل تركي يتمركزون في خمس قواعد رئيسية وأكثر من مئة نقطة عسكرية ممتدة في شمال العراق، وهو وجود لم تقره اتفاقية مصادق عليها من البرلمان العراقي، في حين كانت أنقرة تربطه أساساً بمواجهة حزب العمال الكردستاني «ب ك ك». لكن هذه الذريعة نفسها دخلت مرحلة مختلفة بعد إعلان «ب ك ك» عام ٢٠٢٥ حل نفسه وإنهاء الكفاح المسلح، ثم بدء عملية تسليم رمزية للسلاح في إقليم كردستان. ومع ذلك، استمر الوجود العسكري التركي داخل الأراضي العراقية، الأمر الذي يعيد طرح السؤال حول مدى اكتمال سيادة الدولة على أراضيها وحدودها. فإذا كانت مغادرة قوات التحالف الدولي تُقدم باعتبارها خطوة نحو اكتمال السيادة، فإن المعيار نفسه يقتضي النظر إلى أي وجود عسكري أجنبي آخر على الأراضي العراقية، لأن السيادة لا تكتمل بخروج قوة وبقاء قوة أخرى خارج إطار واضح لإرادة الدولة.

ثانياً: السيادة السياسية واستقلال القرار

أما سياسياً، فقد ظهر أحد أكثر نماذج التدخل الخارجي وضوحاً خلال أزمة تشكيل الحكومة عام ٢٠٢٦، عندما اختار الإطار التنسيقي نوري المالكي مرشحاً لرئاسة مجلس الوزراء. ولم يأتِ الاعتراض هذه المرة عبر قناة دبلوماسية مغلقة، بل بصورة علنية ومباشرة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي نشر عبر منصته «تروث سوشيال» تحذيراً من إعادة المالكي إلى رئاسة الحكومة، وربط ذلك بإمكانية توقف الولايات المتحدة عن مساعدة العراق. وكان منشور واحد كافياً لإدخال الاستحقاق الحكومي العراقي في دائرة الضغط الخارجي، وتحويل اختيار يفترض أنه محكوم بالتوازنات الدستورية والسياسية الداخلية إلى ملف تتداخل فيه إرادة دولة أخرى بصورة علنية. وبغض النظر عن الموقف من المالكي أو تقييم تجربته السابقة، فإن جوهر المسألة لا يتعلق بشخص المرشح، بل بالسؤال الذي تطرحه الواقعة نفسها: إلى أي مدى يستطيع النظام السياسي العراقي اتخاذ قراراته الكبرى بعيداً عن الفيتو الخارجي؟ فالسيادة السياسية لا تعني فقط وجود مؤسسات دستورية وانتخابات وبرلمان وحكومة، بل تعني أيضاً امتلاك هذه المؤسسات مساحة حقيقية لاتخاذ القرار من دون أن تصبح الخيارات الداخلية خاضعة لضغوط أو اعتراضات خارجية قادرة على تغيير مسارها.

ثالثاً: السيادة الاقتصادية وحدود الحركة

أما اقتصادياً، فتظهر حدود السيادة بصورة أكثر تعقيداً، لأن العراق يتحرك داخل منظومة مالية شديدة الارتباط بالدولار الأمريكي وبالإجراءات التي تفرضها الخزانة الأمريكية على حركة الأموال والمصارف والتعاملات الخارجية.وقد ظهرت هذه الحقيقة مجدداً مع العقوبات والقيود الأمريكية الأخيرة المتعلقة بإيران وحركة الطيران، وما ترتب عليها من انعكاسات على الرحلات بين البلدين. وفي مثل هذه الحالات، لا تبقى العقوبات شأناً بين واشنطن وطهران، بل تمتد آثارها إلى القرار العراقي نفسه، وإلى المواطن العراقي المتجه للعلاج أو الزيارة، وإلى النشاط الاقتصادي في المدن التي تعتمد بعض قطاعاتها على حركة المسافرين والزائرين. وهنا تصبح القضية أكبر من رحلة طيران أُلغيت أو مصرف قُيدت تعاملاته، لأنها تتعلق بمقدار المساحة التي تملكها الدولة العراقية للمناورة عندما تتعارض مصالحها الداخلية مع قرارات تصدر من خارج حدودها. فالسيادة الاقتصادية لا تعني الانفصال عن النظام المالي العالمي، وإنما تعني أن تمتلك الدولة من الأدوات والبدائل ما يسمح لها بحماية مصالحها وتقليل قدرتها على التأثر بالقرارات الخارجية.

السيادة أبعد من الاحتفال

إن السيادة لا تُصنع بقرارات العطل الرسمية ولا بالاحتفالات الإعلامية وحدها، كما لا تُقاس فقط بعدد الجنود الأجانب الذين يغادرون قاعدة عسكرية. فالسيادة، بمعناها الفعلي، تعني قراراً سياسياً لا يُفرض عليه فيتو من الخارج، وأرضاً لا توجد عليها قوات أجنبية خارج إرادة الدولة، وسلاحاً وطنياً واحداً يحمي الحدود والأجواء، واقتصاداً يمتلك من أدواته ما يسمح له بحماية مصالح مواطنيه من دون أن يبقى قراره مرهوناً بإرادة الآخرين. ومن هنا، فإن الثلاثين من أيلول/سبتمبر قد يمثل بالفعل نهاية مرحلة عسكرية مهمة في تاريخ العراق، لكنه، في الوقت نفسه، يفتح اختباراً أكبر لمفهوم السيادة ذاته. فإذا كانت المحطات السابقة قد مثّلت انتقالات مهمة في مسار الدولة العراقية منذ عام ٢٠٠٣، فإن اكتمال السيادة لا يرتبط بمحطة واحدة، ولا بخروج قوة عسكرية وحدها، بل بقدرة الدولة على فرض إرادتها داخل حدودها، واتخاذ قراراتها السياسية باستقلال، وإدارة علاقاتها الاقتصادية بما يحفظ مصالحها الوطنية. وعليه، يبقى السؤال مفتوحاً: هل يعيش العراق حقاً زمن استعادة السيادة، أم أنه ينتقل مجدداً من مرحلة الوجود العسكري المباشر إلى شكل آخر من القيود السياسية والاقتصادية على القرار الوطني؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا تحددها الشعارات، بل يحددها الواقع؛ أي مقدار ما تمتلكه الدولة العراقية فعلياً من حرية القرار، والسيطرة على الأرض، والاستقلال السياسي، والقدرة الاقتصادية. وعندها فقط يمكن أن يتحول «يوم السيادة» من مناسبة رمزية إلى تعبير حقيقي عن سيادة مكتملة الأركان.

ما بعد الثلاثين من أيلول
من مغادرة القوات إلى استقلال القرار



عدنان طعمة



السؤال الحاسم



ما مسموح بالسلاح خارج الدولة بعد زوال الذريعة المعلنة؟

مفارقة أساسية



وتبقى الدولة أسيرة موازين قوى صنعت في زمن وجودها

قد تغادر الجيوش

ماذا يعني 30 أيلول؟

30 أيلول

- طي الوجود العسكري الأميركي بصيغته الحالية.
- مغادرة آخر جندي لا تعني تلقائياً ولادة السيادة.
- انتقال العلاقة الأمنية من التحالف الدولي الى صيغة ثنائية مختلفة.

إصلاح المؤسسات الأمنية

- جيش بعقيدة وطنية يكون فيها العراق هو المرجعية
- أجهزة استخبارية بعيدة عن المحاصصة الحزبية والطائفية
- برلمان يراقب الاتفاقات الدفاعية ولا يكتفي بمعرفة مضمونها بعد توقيعها

كيف نصل إلى حصر السلاح؟

- دمج الأفراد المنضبطين وفق معايير وطنية
- تحريم النشاط المسلح خارج التسلسل الرسمي
- قطع الصلة بين التنظيم العسكري والمال العام
- إخضاع جميع الأجهزة لقيادة دستورية واحدة

أبعاد السلاح الموازي اليوم

- مقاتلون وبنادق
- نفوذ سياسي
- مصالح اقتصادية
- شبكات مالية
- قدرة على التأثير في مؤسسات الدولة

منطق المحاور لم يعد خياراً



- عدم التحول من محور إلى محور.
- عدم أن يكون العراق ساحة لتصفية حسابات الأخرين.
- عدم أن يكون بريداً لنقل رسائلهم.
- عدم أن يكون خاصرة رخوة في حروبهم.

سياسة خارجية متوازنة



لا معاداة للولايات المتحدة ولا قطبية مع إيران

بل علاقات طبيعية تنطلق من المصلحة العراقية

الاستقلال لا يكتمل دون اقتصاد قوي

- بناء صناعة دفاعية معقولة
- تأمين الطاقة والمياه
- تنويع الاقتصاد
- إنهاء الارتهان للنفط

سيناريوهان محتملان

بداية السيادة

- استعادة الدولة احتكار القوة
- توجيد القرار
- تحرير الاقتصاد
- موازنة العلاقات الدولية

استمرار التبعية

- خروج القوات الأجنبية
- وبقاء السلاح المنفلت
- واستمرار الأقتصاد الريعي
- وبقاء القرار الموزّع بين الداخل والخارج.

الخلاصة



الفرق بين مجـرد خروج القوات الأجنبية وبداية الاستقلال
لا تصنعه المغادرة. بل يفعله العراقيون في اليوم التالي.
فـ 30 أيلول يمكن أن يكون نمـاية لوجود عسكري... أو بداية لدولة حقيقية.
والخيار بأيدي العراقيين.

ما بعد الثلاثين من أيلول: من مغادرة القوات إلى استقلال القرار

عدنان طعمة

إذا كان الثلاثون من أيلول يطوي الوجود العسكري الأميركي بصيغته الحالية، فإن مغادرة آخر جندي أجنبي لا تعني، في حد ذاتها، ولادة السيادة العراقية أو اكتمال شروط الاستقلال الاستراتيجي. فالتاريخ العراقي يعرف جيداً أن الجيوش قد تغادر، لكن آثار وجودها قد تبقى حاضرة في بنية الدولة ومؤسساتها وموازين القوى التي تشكلت في زمنها. كما أن الاتفاق المعلن لا ينهي العلاقات الأمنية بين بغداد وواشنطن بصورة كاملة، بقدر ما ينقلها من مظلة التحالف الدولي إلى صيغة ثنائية مختلفة، بما يجعل السؤال الحقيقي متعلقاً بما سيحدث بعد انتهاء الشكل الحالي للوجود العسكري، لا بمجرد لحظة الانسحاب ذاتها.

فالاستقلال الاستراتيجي لا يبدأ من خلو الأرض من القوات الأجنبية فقط، وإنما يبدأ حين تصبح الدولة العراقية مركز القوة الوحيد، وصاحبة القرار الأمني والعسكري الأعلى، والمرجعية التي تحتكم إليها جميع القوى داخل البلاد. ولا يمكن الحديث عن سيادة مكتملة في ظل وجود أكثر من مركز لاتخاذ القرار العسكري، أو بقاء جماعات مسلحة تحتفظ عملياً بحق تقرير الحرب والسلم، أو ترتبط سياسياً وعقائدياً بعواصم خارج الحدود، مهما كانت المبررات التاريخية أو السياسية التي أحاطت بنشأتها واستمرارها. لقد بررت بعض الفصائل المسلحة سلاحها، طوال سنوات، بوجود القوات الأجنبية على الأراضي العراقية، ورفعت شعار مقاومة ذلك الوجود باعتباره أحد الأسباب الأساسية للاحتفاظ بالسلاح خارج مؤسسات الدولة. ولذلك فإن انتهاء الوجود العسكري بصيغته الحالية يضع هذه القوى أمام سؤال لم يعد من السهل تأجيله: ما مسوغ استمرار السلاح خارج سلطة الدولة بعد زوال الذريعة التي قُدمت طويلاً لتبرير وجوده؟ غير أن الإجابة عن هذا السؤال لا تكون ببيان حكومي، ولا بقرار إداري، ولا بموعد يوضع على التقويم. فالسلاح الموازي لم يعد مجرد بنادق ومقاتلين ومخازن للعتاد، بل أصبح في بعض الحالات نفوذاً سياسياً، ومصالح اقتصادية، وشبكات مالية، وحضوراً داخل مؤسسات الدولة، وقدرة على التأثير في القرار العام. ومن ثم فإن معالجة هذه الظاهرة تحتاج إلى مشروع متدرج ومتكامل، لا إلى إجراء سريع قد يعالج الشكل ويترك الجذور قائمة. ويقتضي هذا المشروع دمج الأفراد المنضبطين والمؤهلين وفق معايير وطنية ومهنية واضحة، وتجريم أي نشاط مسلح يجري خارج التسلسل الرسمي للدولة، وقطع الصلة بين التنظيم العسكري والمال العام، وإخضاع جميع الأجهزة والتشكيلات لقيادة دستورية واحدة. فحصر السلاح لا يعني فقط جمع الأسلحة، بل يعني قبل ذلك حصر القرار الذي يسمح باستخدامها، وتحديد الجهة التي تمتلك حق إصدار الأمر بالحرب أو الرد أو التهدئة.

وفي المقابل، لا يكفي أن تحتكر الدولة السلاح إذا بقيت مؤسساتها الأمنية نفسها موزعة بين الولاءات الحزبية والطائفية والسياسية. فاحتكار القوة لا يكتمل إذا انتقلت التعددية من خارج المؤسسة إلى داخلها. ولذلك فإن بناء السيادة يقتضي إعادة بناء عقيدة عسكرية وطنية يكون فيها العراق هو المرجعية العليا، والدستور هو مصدر الشرعية، والمواطن هو الغاية النهائية لأي وظيفة أمنية أو عسكرية. والمطلوب في هذا السياق جيش لا يُستدعى إلى الصراع السياسي، وأجهزة استخبارية لا تتحول إلى حصص بين الأحزاب والقوى، ومؤسسات أمنية تعمل وفق قواعد مهنية واضحة، وبرلمان يمارس دوره الحقيقي في الرقابة على الاتفاقات الدفاعية والأمنية، ولا يكتفي بمعرفة مضمونها بعد توقيعها أو بعد بدء تنفيذها. فالدولة التي تريد استعادة قرارها لا بد أن تجعل مؤسساتها نفسها مؤسسات دولة، لا امتداداً لتوازنات القوى الموجودة داخل المجتمع السياسي.

لكن السيادة ليست مسألة عسكرية وأمنية وحدها. فالدولة التي تعتمد في غذائها وطاقتها وتسليحها ونظامها المالي على الخارج تظل محدودة القدرة على اتخاذ القرار، حتى لو خلت أراضيها من الجنود الأجانب. ولذلك فإن الاستقلال الاستراتيجي يرتبط أيضاً ببناء اقتصاد أكثر تنوعاً، وإنهاء الارتهان شبه الكامل للنفط، وتأمين مصادر الطاقة والمياه، وتطوير قدرة وطنية معقولة في مجال الصناعات الدفاعية، وتنويع الشراكات الدولية بحيث لا يصبح مصدر واحد هو المتحكم في قدرة الدولة على الحركة. فالمشكلة لا تُحل إذا خرج العراق من اعتماد كبير على واشنطن لينتقل إلى اعتماد مماثل على طهران، أو على أي عاصمة أخرى. والاستقلال الحقيقي لا يقاس باسم الحليف، بل بقدرة الدولة على ألا تكون أسيرة أي حليف. وكلما تعددت خيارات العراق الاقتصادية والعسكرية والسياسية، اتسع هامش قراره الوطني، وأصبح أكثر قدرة على إدارة علاقاته الخارجية وفق مصالحه. أما في السياسة الخارجية، فليس المطلوب أن ينتقل العراق من محور إلى محور، بل أن يغادر منطق المحاور نفسه. فالاستقلال لا يعني معاداة الولايات المتحدة، كما لا يعني القطيعة مع إيران. وإنما يعني القدرة على إقامة علاقات طبيعية ومتوازنة مع الجميع انطلاقاً من المصلحة العراقية، وعلى أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في القرار الوطني. والدولة المستقلة لا تكون ساحة لتصفية حسابات الآخرين، ولا بريداً لنقل رسائلهم، ولا خاصرة رخوة في حروبهم. كما لا تسمح بأن تتحول أراضيها إلى مساحة لردود متبادلة بين أطراف خارجية، أو أن يصبح قرارها الداخلي تابعاً لضغوط تأتي من خارج الحدود. فموقع العراق الجغرافي يمكن أن يكون مصدر قوة إذا أُدير بسياسة متوازنة، ويمكن أن يتحول إلى مصدر هشاشة إذا بقيت أرضه ميداناً لتنافس الآخرين. وهنا تكمن الدلالة الحقيقية للثلاثين من أيلول. فهذا التاريخ يمكن أن يكون مجرد انتقال من شكل من أشكال الوجود الأميركي إلى شكل آخر، ويمكن في المقابل أن يصبح بداية لمسار استعادة الدولة. والفارق بين الاحتمالين لا تصنعه مغادرة القوات الأجنبية وحدها، بل تصنعه القرارات التي يتخذها العراقيون في اليوم التالي.

فإذا خرج الجندي الأجنبي وبقي السلاح المنفلت، واستمر الاقتصاد الريعي، وبقي القرار موزعاً بين الداخل والخارج، وظلت مؤسسات الدولة خاضعة لتوازنات متعددة، فإن العراق يكون قد أنهى وجوداً عسكرياً من دون أن ينجز الاستقلال الاستراتيجي. وسيكون التغيير عندها انتقالاً في الشكل أكثر منه تحولاً في جوهر السيادة. أما إذا استطاعت الدولة أن تستعيد احتكار القوة، وتوحد قرارها الأمني والعسكري، وتعيد بناء مؤسساتها على أساس المهنية والدستور، وتحرر اقتصادها تدريجياً من الارتهان، وتنظم علاقاتها الخارجية وفق سياسة متوازنة، فإن انتهاء الوجود العسكري يمكن أن يتحول إلى نقطة تأسيس جديدة في تاريخ الدولة العراقية. فالسيادة ليست لحظة تحدث بخروج آخر جندي، وإنما عملية بناء طويلة تبدأ من الداخل. وهي لا تعني فقط غياب القوات الأجنبية، بل حضور الدولة في كل المساحات التي يفترض أن تكون لها وحدها: في القرار العسكري، والأمن، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، والرقابة على المؤسسات، وحماية المصالح الوطنية. وعليه، فإن السؤال الذي ينبغي أن يطرح في اليوم التالي للثلاثين من أيلول ليس فقط: هل غادرت القوات الأجنبية؟ بل: هل أصبح العراق أكثر قدرة على اتخاذ قراره بنفسه؟ وهل أصبحت مؤسسات الدولة أقوى من القوى الموازية لها؟ وهل باتت بغداد هي المرجعية الوحيدة في تحديد الحرب والسلم، وفي إدارة علاقاتها مع الخارج؟ إذا كانت الإجابة تتحول تدريجياً إلى نعم، فعندها يمكن أن يصبح الثلاثون من أيلول أكثر من موعد للانسحاب، وأن يتحول إلى بداية مرحلة جديدة من بناء السيادة. أما إذا بقيت أسباب التبعية موزعة بين السلاح والاقتصاد والقرار الخارجي، فإن مغادرة القوات لن تكون سوى نهاية فصل، فيما تبقى أزمة السيادة مفتوحة. فالاستقلال الحقيقي لا تصنعه لحظة المغادرة وحدها، بل ما تبنيه الدولة بعدها.

إدارة العراق
ما بعد الوجود الأمريكي



مرتضى عبدالحسين

خروج القوات لا يعني انتهاء أدوات التأثير



1 الوجود العسكري
قواعد ونفوذ مباشر

2 خروج القوات
انسحاب عسكري

3 تغير الأدوات
من العسكري إلى الاقتصادي والسياسي والمالي

4 بناء القدرة الوطنية
إدارة مستقلة للقرار

مخاطر استمرار التبعية

- **تردد القرار** — وفقدان الاستقلالية
- **قابلية للضغط** — عبر العقوبات والقيود
- **اعتماد على الخارج** — في المال والتجارة والتكنولوجيا
- **اقتصاد ريعي** — اعتماد على مصدر واحد

ماذا يترك الانسحاب؟

- **شبكات مصالح** — نفوذ عبر شركاء محليين
- **علاقات دولية** — أدوات ضغط مستمرة
- **معلومات** — حرب نفوذ وسرديات
- **أمن** — فراغات وتحديات
- **مال** — قيود وتحكم بالتحويلات
- **اقتصاد** — ضغوط مالية وتجارية

الاستقلال ≠ مجرد غياب الجندي الأجنبي

غياب الوجود العسكري
- انسحاب القوات
- إغلاق القواعد
- انخفاض الوجود المباشر

≠

امتلاك القدرة على اتخاذ القرار وتحمل كلفته وحمايته
- قرار سياسي مستقل
- قدرات اقتصادية ومالية
- مؤسسات قوية
- حماية من الضغوط الخارجية

مقومات السيادة

- **علاقات متوازنة** — شراكات قائمة على المصالح
- **مؤسسات أمنية وعسكرية قوية** — حماية الارض والقرار
- **بنية تحتية مستقرة** — تعزيز الخدمات والارتباطات
- **صناعة وزراعة وطاقة** — إنتاج محلي مستدام
- **نظام مالي قوي** — إستقلالية في التحويلات والمالي
- **اقتصاد متنوع** — تقليل الاعتماد على النفط

المسار نحو إدارة مستقلة للعراق

- **علاقات قائمة على المصالح** — مع جميع الأطراف دون ارتهان
- **قرار مستقل** — يراعي المصلحة الوطنية ويتحمل كلفته
- **قدرة وطنية** — إنتاج واقتصاد ومؤسسات قوية

القوة وسيلة لحماية القرار، وليست غاية بذاتها.

إدارة العراق ما بعد الوجود الامريكي

مرتضي عبدالحسين

إذا كان ٣٠ أيلول يمثل نهاية الوجود العسكري الأمريكي في العراق بصورته الحالية، فإن السؤال الأخطر لا يتعلق بموعد خروج القوات بقدر ما يتعلق بما تركته هذه المرحلة وراءها، وما الذي ينبغي على العراق أن يتوقعه بعدها. فالانسحاب العسكري قد ينهي شكلاً من أشكال الحضور، لكنه لا يلغي بالضرورة الأدوات السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية التي تشكلت خلال أكثر من عقدين من العلاقة المعقدة بين بغداد وواشنطن. فالولايات المتحدة لم تكن قوة عسكرية عابرة في العراق. فمن العقوبات والحروب التي أثرت في الاقتصاد والبنية الخدمية، إلى حرب عام ٢٠٠٣ وما أعقبها من إدارة مباشرة للبلاد وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة والأمن، كانت واشنطن عاملاً مركزياً في البيئة التي نشأ فيها العراق الجديد. كما أن قرارات حل مؤسسات سابقة وإعادة بناء الأجهزة الأمنية والإدارية تركت آثاراً طويلة المدى لم تختف بمجرد انتقال السلطة إلى الحكومات العراقية.

الانسحاب لا يعني انتهاء التأثير

من الخطأ التعامل مع خروج القوات الأمريكية وكأنه إغلاق نهائي لملف العلاقة بين العراق والولايات المتحدة. فالدول الكبرى لا تحتاج دائماً إلى وجود عسكري مباشر كي تحافظ على نفوذها. يمكن أن تتغير الأدوات، بينما يستمر التأثير عبر الاقتصاد، والمال، والعلاقات الدولية، والتكنولوجيا، والأمن، والمعلومات، وشبكات المصالح. ومن هنا يجب أن يكون السؤال العراقي أكثر عمقاً: هل غادرت القوات فقط، أم أن العراق أصبح يمتلك من عناصر القوة ما يمنع عودة التبعية بأشكال جديدة؟ فالاستقلال لا يقاس بعدد الجنود الأجانب داخل الحدود فقط، بل بقدرة الدولة على اتخاذ قرارها حين تتعرض للضغط، وبقدرتها على حماية هذا القرار وتحمل كلفته.

إرث المرحلة الأمريكية لم يعد مسؤولية الخارج وحده

ينبغي أن يكون التشخيص صريحاً. فقد ساهمت المرحلة التي أعقبت عام ٢٠٠٣ في إنتاج بيئة سياسية وأمنية واقتصادية شديدة التعقيد، لكن استمرار بعض اختلالاتها لم يعد مسؤولية الخارج وحده. فخلال السنوات اللاحقة نشأت قوى ومصالح داخلية استفادت من ضعف المؤسسات والانقسام السياسي، وأصبح بعضها مرتبطاً ببقاء التوازنات القائمة. وهنا يكمن الخطر الحقيقي: أن يتحول ما نشأ في ظرف استثنائي إلى واقع دائم، ثم تظهر مصالح عراقية تدافع عن استمراره لأنه يضمن لها النفوذ أو المكاسب أو البقاء في مواقع السلطة. عندها لا يحتاج الخارج إلى فرض كل شيء بنفسه؛ فقد يجد في الداخل من يحمي الوضع القائم لأنه أصبح جزءاً من مصلحته.

لا خوف من أمريكا ولا تحدٍ أعمى

لا ينبغي أن يبنى مستقبل العراق على الخوف من الولايات المتحدة، كما لا ينبغي أن يقوم على وهم أن واشنطن فقدت كل أدوات التأثير بمجرد مغادرة قواتها. المطلوب هو دولة تستطيع التعامل مع الولايات المتحدة ومع غيرها من موقع المصلحة والندية، لا من موقع الخضوع ولا من موقع التحدي لأجل التحدي.فالعلاقات الدولية تدار بالمصالح والبدائل وموازين القوة. وكلما امتلك العراق اقتصاداً ومؤسسات وعلاقات أكثر تنوعاً، اتسعت قدرته على التفاوض ورفض ما يتعارض مع مصالحه.

الاقتصاد جزء من السيادة

تبدأ السيادة من الداخل. فالدولة تحتاج إلى اقتصاد قادر على الصمود، ونظام مالي قوي، وعلاقات تجارية متنوعة، وصناعة وزراعة وطاقة تقلل الاعتماد على الخارج، وبنية تحتية مستقرة قادرة على تحمل الأزمات. فالاقتصاد ليس ملفاً خدمياً منفصلاً عن السيادة. والدولة التي تعتمد بصورة كبيرة على الخارج في غذائها أو طاقتها أو صناعتها أو تمويل تجارتها تبقى أكثر عرضة للضغط، حتى لو لم يوجد جندي أجنبي واحد على أرضها.ولهذا فإن بناء اقتصاد منتج ومتنوع يمثل جزءاً من بناء القوة الوطنية، تماماً كما يمثل بناء الجيش والأجهزة الأمنية جزءاً آخر منها.

الدولة التي تؤجل الإصلاح تؤجل سيادتها

أُجلت ملفات عراقية كبرى لسنوات بذريعة الحفاظ على التوازن السياسي أو تجنب الصدام، لكن تأجيل معالجة أسباب الضعف يعني تأجيل السيادة نفسها. لذلك ينبغي أن يكون خروج القوات مناسبة لإعادة تقييم ما خلفته مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ داخل مؤسسات الدولة والاقتصاد والأمن، وما استغلته القوى الداخلية والخارجية لاحقاً، وما يحتاج اليوم إلى إعادة بناء.

ماذا لو بقيت بنية الضعف كما هي؟

إذا خرجت القوات الأمريكية وبقي الاقتصاد ريعياً، والصناعة ضعيفة، والزراعة محدودة، والطاقة مرتبطة بالحاجة إلى الخارج، ومؤسسات الدولة قابلة للاختراق، والقرار السياسي متردداً أمام الضغوط، فإن تغيير شكل الوجود الأجنبي لن يعني بالضرورة تغيير موازين القوة. أما إذا استطاع العراق بناء اقتصاد منتج، ومؤسسات قوية، وقوة وطنية منضبطة، وقرار سياسي لا يخضع للخوف الخارجي ولا للمصلحة الحزبية الداخلية، فعندها يستطيع التعامل مع الولايات المتحدة وغيرها على أساس المصالح، لا على أساس الحاجة. وهذا هو الفارق بين خروج القوات واكتمال الاستقلال.

القوة الوطنية والمقاومة ضمن الدولة

في هذا السياق، لا ينبغي فهم بناء القوة أو المقاومة بوصفه مشروعاً منفصلاً عن الدولة أو بديلاً عنها. فالمقصود هو امتلاك العراق قدرة وطنية متكاملة على ردع التهديدات وحماية السيادة.وتشمل هذه القدرة جيشاً وأجهزة أمنية محترفة، وقدرات استخبارية ودفاعية، واقتصاداً قادراً على الصمود، وعلاقات متوازنة، ومجتمعاً يرفض تحويل العراق إلى ساحة لصراعات الآخرين. وقد أظهرت تجربة تنظيم داعش أن ضعف مؤسسات الدولة ووجود فراغات أمنية يمكن أن يفتحا الباب أمام تهديدات تمس وجود الدولة نفسها. ولهذا فإن أي قوة وطنية رادعة يجب أن تكون جزءاً من منظومة الدولة، خاضعة لقرارها وقانونها، لا قوة موازية لمؤسساتها.

السيادة هي القدرة على اتخاذ القرار وحمايته

عند هذه النقطة تتضح المسألة أكثر: الاستقلال ليس مجرد غياب الجندي الأجنبي، والسيادة ليست مجرد خطاب يرفض التدخل.الاستقلال الحقيقي هو أن يمتلك العراق قدرة اقتصادية وأمنية ومؤسسية وسياسية تسمح له باتخاذ قراره، وتحمل كلفته، والدفاع عنه. فإذا وصل العراق إلى هذه المرحلة، تصبح علاقته بالولايات المتحدة أو إيران أو تركيا أو غيرها علاقة مصالح قابلة للتفاوض، لا علاقة حاجة تفرض فيها موازين القوة حدود الممكن.أما إذا بقيت عناصر الدولة الأساسية مرتبطة بالخارج أو رهينة لصراعات الداخل، فإن تغيير أدوات النفوذ لن ينهي قابلية العراق للتأثر بها.

الخاتمة

إن ٣٠ أيلول لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه نهاية قصة الوجود الأمريكي في العراق، بل بوصفه بداية اختبار أكثر صعوبة: هل يستطيع العراق أن يتحول من دولة خرجت منها قوات أجنبية إلى دولة قادرة فعلاً على حماية قرارها؟ المطلوب ليس أن يخاف العراق من أمريكا، ولا أن يتحداها لمجرد التحدي، بل أن يبني من القوة ما يجعله قادراً على أن يقول «نعم» حين تكون المصلحة الوطنية نعم، وأن يقول «لا» حين تكون المصلحة لا، وأن يتحمل مسؤولية هذا القرار ويحميه. فالقوة في الدولة ليست غاية بحد ذاتها، وإنما وسيلة حتى لا يصبح قرارها ملكاً لغيرها. وخروج القوات لا يكتمل معناه إلا عندما تصبح مؤسسات العراق واقتصاده وأمنه وعلاقاته الخارجية قادرة على منع عودة التبعية في صورة جديدة. عندها فقط يمكن القول إن ٣٠ أيلول لم يكن مجرد موعد لخروج قوة عسكرية، بل بداية انتقال حقيقي من سيادة مكتوبة في الدستور إلى سيادة تمارسها دولة تملك قرارها وأدوات حمايته.

السماء العراقية تحت ضغط العقوبات الأمريكية



ابراهيم الدهش



الآثار المدنية

- الدراسة
- العلاج
- التجارة والسفر
- الزيارات الدينية

النتيجة العملية



- توقف وتعطل رحلات إيرانية في عدد من المطارات العراقية.
- اضطراب كبير في حركة السفر الجوي.

المطارات المتأثرة



8 أيلول 2026

إجراءات أمريكية جديدة استهدفت جهات مرتبطة بقطاع الطيران الإيراني.



سلسلة التأثير: من العقوبات إلى تعطيل الرحلات

ارتفاع الوقت والكلفة ← انتقال جزء من المسافرين إلى النقل البري ← اضطراب الرحلات في المطارات العراقية ← تعذر أو توقف بعض الخدمات ← مخاطر على شركات الخدمات الأرضية والمالية ← عقوبات أمريكية على قطاع الطيران الإيراني

المسار المقترح في المقال

- حوار وتفاوض مع واشنطن للحصول على استثناءات.
- استثناءات واضحة ومكتوبة للرحلات المدنية والإنسانية (العلاج، الدراسة، الزيارات الدينية).
- قواعد قانونية معلنة ومستقرة لتنظيم الرحلات.
- حماية الشركات العراقية من المخاطر القانونية والمالية.
- منع استخدام العراق ساحة للصراع الأمريكي – الإيراني.

المعادلة العراقية



الخلاصة

التحدي هو حماية القرار العراقي ومصالح المدنيين

مع تجنب تحويل المطارات والأجواء العراقية إلى ساحة للصراع الأمريكي – الإيراني.

السماء العراقية تحت ضغط العقوبات الأمريكية

ابراهيم الدهش

لم تعد أزمة الطيران الإيراني في العراق مجرد مسألة تتعلق بتعليق بعض الرحلات أو إعادة تنظيم الحركة بين بغداد وطهران، بل تحولت إلى ملف سياسي وسيادي واقتصادي حساس، بعدما فرضت الولايات المتحدة عقوبات واسعة على قطاع الطيران الإيراني، انعكست على حركة الرحلات في مطارات عراقية، ودفعت بغداد إلى الحوار مع واشنطن للحصول على استثناءات تسمح باستئناف الرحلات لأغراض إنسانية ومدنية. في الثامن من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية إجراءات استهدفت عشرات الجهات المرتبطة بقطاع الطيران الإيراني، ضمن حملة أوسع للضغط الاقتصادي على طهران. وشملت الإجراءات شركات طيران وشبكات مرتبطة بها، إلى جانب تحذيرات للشركات الأجنبية التي تقدم خدمات للجهات الخاضعة للعقوبات. وتكمن خطورة هذه الإجراءات في أنها لا تقتصر على منع التعامل المباشر مع الجهات الإيرانية المستهدفة، بل تضع الشركات والمؤسسات التي تقدم لها خدمات أرضية أو فنية أو مالية أمام مخاطر العقوبات الأمريكية.

وهنا يجب التمييز بين أمرين: الأول أن الولايات المتحدة لم تعلن إغلاق المجال الجوي العراقي بقرار مباشر، لأن هذا المجال يخضع للسيادة العراقية، والثاني أن العقوبات خلقت واقعاً عملياً جعل شركات مرتبطة بتشغيل الرحلات الإيرانية تخشى تقديم الخدمات لها. وبمعنى آخر، لم يكن الأمر في صورته القانونية إعلاناً أمريكياً بإغلاق الأجواء العراقية، بل استخداماً للعقوبات الاقتصادية والمالية للتأثير في قدرة الطيران الإيراني على العمل خارج إيران. لكن النتيجة كانت توقف الرحلات الإيرانية في مطارات عراقية عدة، من بينها بغداد والنجف وأربيل والسليمانية، واضطرار آلاف المسافرين إلى الانتقال براً بين البلدين في رحلات أطول وأكثر كلفة. وتزداد أهمية الملف بسبب طبيعة العلاقة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية بين العراق وإيران. فبين البلدين حركة بشرية وتجارية ودينية واسعة، كما يقصد عراقيون المدن الإيرانية للعلاج والدراسة، في حين يتوجه ملايين الزائرين الإيرانيين إلى المدن العراقية المقدسة، ولا سيما النجف وكربلاء. ولذلك فإن تعطيل الطيران لا ينعكس على شركات الطيران وحدها، بل يمتد إلى المطارات وشركات المناولة والنقل والفنادق والمطاعم وشركات السياحة والأسواق المحلية. وتبرز النجف في قلب هذه المعادلة، نظراً إلى مكانتها الدينية وحجم الحركة الجوية المرتبطة بها. واستمرار القيود قد يدفع مزيداً من المسافرين نحو النقل البري، بما يزيد الوقت والكلفة ويضع أعباء إضافية على كبار السن والمرضى والطلبة والزائرين.

وفي المقابل، ترتبط الشركات العراقية العاملة في قطاع الطيران والمطارات بشبكة مالية وتجارية دولية، ولذلك فإن العقوبات الأمريكية ليست مجرد إعلان سياسي يمكن تجاهله بسهولة. فقد تفضل بعض الشركات وقف تقديم الخدمة على المخاطرة بالتعرض للعقوبات أو فقدان قدرتها على التعامل مع النظام المالي الدولي. وهنا يجد العراق نفسه أمام معادلة معقدة: فإذا سمح باستمرار الرحلات الإيرانية بصورة طبيعية، فقد تواجه بعض مؤسساته وشركاته مخاطر العقوبات الأمريكية، وإذا أوقفها استجابة للضغط الخارجي، فقد يواجه انتقادات سياسية وشعبية تتعلق بالسيادة الوطنية واستقلال القرار. ومن هنا فإن السؤال الأهم ليس: هل العراق مع إيران أم مع الولايات المتحدة؟ بل: كيف يستطيع حماية مصالحه الوطنية في ظل صراع أمريكي إيراني يتجاوز حدود الدولتين؟ فالعراق يمتلك علاقات ومصالح استراتيجية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تربطه بإيران علاقات عميقة، وأي محاولة لدفعه إلى اختيار أحد الطرفين على حساب الآخر ستضر بجزء من مصالحه الوطنية. ولهذا فإن الحوار الذي بدأته الحكومة العراقية مع الجانب الأمريكي للحصول على استثناءات لبعض المطارات يمثل مساراً مهماً في معالجة الأزمة. فقد أعلنت بغداد أنها تسعى إلى استثناء يسمح باستئناف الرحلات لأسباب تتعلق بالعلاج والدراسة والزيارات الدينية والمصالح المدنية، بهدف تخفيف الأضرار الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن توقف الرحلات. والأهم أن تكون هذه الاستثناءات واضحة ومكتوبة ومحددة، حتى لا يتحول الملف إلى قرارات مؤقتة ومتغيرة تضع شركات الطيران والمطارات والمسافرين أمام حالة من عدم اليقين. فالمريض والطالب والزائر لا ينبغي أن تبقى مصالحهم رهناً بتغيرات سياسية يومية. كما يحتاج العراق إلى توضيح الأساس القانوني والإداري للإجراءات داخل أراضيه. فهناك فرق بين العقوبات الأمريكية التي تفرضها واشنطن على الجهات الإيرانية، وبين القرار العراقي الذي ينظم دخول الطائرات إلى المطارات العراقية. وهذا التفريق ضروري للحفاظ على وضوح القرار السيادي، خصوصاً مع اختلاف التقارير بين الحديث عن تعليق رسمي للرحلات وبين امتناع شركات مناولة وخدمات أرضية عن التعامل مع الطائرات الإيرانية خشية العقوبات. وهنا تظهر قضية السيادة بمعناها الحقيقي. فالسيادة ليست مجرد رفع شعار الاستقلال، بل قدرة الدولة على إدارة أجوائها ومطاراتها وحدودها وفق قوانينها ومصالحها، مع التعامل بواقعية مع الالتزامات الدولية والمخاطر الاقتصادية. وحماية السيادة لا تعني الدخول في مواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة، كما لا تعني الخضوع التلقائي لأي ضغط خارجي، بل امتلاك بغداد موقفاً واضحاً تستطيع التفاوض من خلاله مع جميع الأطراف. وإذا كانت واشنطن تعتبر أن بعض شركات الطيران الإيرانية المشمولة بالعقوبات مرتبطة بشبكات تخدم الحرس الثوري أو تنقل أفراداً ومعدات، فعليها أن تطرح أدلتها وقواعدها بوضوح، وعلى العراق أن يضمن ألا تُستخدم مطاراته وأجواؤه في نشاط يخالف قوانينه أو يعرض أمنه للخطر. لكن معالجة هذه المخاوف يجب ألا تتحول إلى وسيلة لتعطيل مصالح المدنيين أو فرض واقع جديد على المطارات العراقية من دون تفاهم واضح مع الحكومة. إن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن تتحول المطارات العراقية إلى ساحة إضافية للصراع الأمريكي الإيراني. فانتقال المسافرين من الطيران إلى النقل البري لا ينهي حركة السفر، لكنه يزيد الكلفة والوقت والمخاطر اللوجستية، كما يضر بشركات الطيران والمناولة والخدمات الفندقية والسياحية المرتبطة بحركة المسافرين جواً. ولأن العراق يشهد مواسم دينية كبيرة، فإن استمرار الأزمة قد يفرض تحديات إضافية على تنظيم حركة الزائرين ويؤثر في النشاط الاقتصادي المرتبط بالمطارات. ولهذا لا ينبغي النظر إلى قرار الطيران من زاوية سياسية فقط، بل من زاوية اقتصادية واجتماعية وإنسانية أيضاً. وفي الوقت نفسه، فإن على إيران أن تدرك أن العراق دولة مستقلة، وأن إدارة مطاراته وأجوائه يجب أن تتم من خلال مؤسساته الرسمية ووفق مصالحه الوطنية والقوانين النافذة. ومن هنا تحتاج بغداد إلى معادلة دقيقة: ألا تسمح باستخدام الأراضي والأجواء العراقية للإضرار بأي دولة أو خرق القوانين، وألا تسمح في الوقت ذاته بأن تصبح العقوبات الخارجية بديلاً عن القرار العراقي. ويمكنها المطالبة باستثناءات للرحلات الإنسانية والمدنية، ووضع آليات رقابة واضحة، وحماية شركاتها من المخاطر القانونية والمالية، والحفاظ على علاقاتها مع إيران. وهذا هو الاختبار الحقيقي للحكومة العراقية: ليس في قدرتها على إصدار قرار بالمنع أو السماح، بل في قدرتها على إدارة الأزمة بما يحفظ السيادة والمصلحة الوطنية معاً. فالسيادة العراقية لا ينبغي أن تكون شعاراً للاستهلاك السياسي، وإنما ممارسة تبدأ من قرار الدولة في أجوائها ومطاراتها وحدودها واقتصادها. وفي النهاية، فإن قضية الطيران الإيراني ليست قضية طائرات فحسب، بل اختبار جديد لمفهوم السيادة العراقية وحدود التأثير الخارجي على القرار الوطني. فالعراق ليس مطالباً بأن يختار بين عاصمتين، وإنما بأن يختار مصلحته الوطنية، وأن يستخدم علاقاته مع الطرفين لبناء سياسة متوازنة تحمي مصالحه. فالسماء العراقية يجب أن تبقى تحت القرار العراقي، والمطارات العراقية يجب أن تعمل وفق القانون العراقي، والعلاقات الدولية يجب أن تُدار بمنطق المصالح لا بمنطق الإملاءات. والمعركة الحقيقية ليست على الطائرة التي تهبط أو تقلع، بل على من يملك قرار السماء العراقية.

الخوف من الحرية



رياض الفرطوسي



إتيان دو لا بواتييه
Étienne de La Boétie
(1530 - 1563)

محلل ظاهرة العبودية الطوعية في التاريخ السياسي.

1 الفكرة المركزية

الطغيان لا يستمر بالقوة وحدها؛ بل بطاعة تتراكم وتتحول إلى عادة.

2 كيف تتكوّن الطاعة؟

- **إعادة إنتاج الخضوع**: استمرار الطاعة ونقلها إلى الأخرين.
- **التبرير**: إعطاء مبررات أخلاقية وسياسية
- **الخوف**: الخوف من المجهول والعقاب
- **العادة**: تكرار الطاعة حتى تصبح طبيعة
- **التربية**: تشكيل الوعي منذ الطفولة

3 شبكة المصالح



- السلطة في القمة وتحتاج إلى من يحيط بها.
- المقربون يستفيدون من بقاء السلطة.
- المصالح المادية والسياسية تربط الأطراف.
- الولاء يتحول إلى التزام اجتماعي.
- تتسع دائرة الطاعة فتصبح منظومة كاملة.

4 من أين يبدأ التغيير ؟

- **ممارسة الحرية**: الانتقال من الخضوع إلى الفعل الحر.
- **تحمل المسؤولية**: الاعتراف بالدور الفردي في إستمرار الطغيان.
- **رفض التبرير**: عدم قبول المبررات الجاهزة للطاعة.
- **استعادة السؤال**: إعادة طرح الأسئلة وكسر المسلمات.

5 مقارنة بين الخضوع والحرية

الحرية	VS	الخضوع
• مسؤولية القرار • قبول المسؤولية		• الأمان المألوف • تجنب المجهول

6 مسار تشكل الخضوع وإمكانية التحرر

- **الطفولة**: بداية تشكيل الوعي.
- **العادة**: تكرار الطاعة وتطبيعها.
- **الخضوع**: تحول الطاعة إلى نمط حياة.
- **إعادة اكتشاف الحرية**: الوعي والمساءلة والفعل الحر.

الخلاصة والدرس الأهم

الحرية ليست غياب السلطة فقط؛ بل القدرة على تحمّل مسؤولية القرار.

الخوف من الحرية

رياض الفرطوسي

يبدأ إتيان دو لا بويسي كتابه الشهير «العبودية الطوعية» بسؤال يبدو بسيطًا، لكنه يهز كثيرًا من التفسيرات التقليدية للسلطة: كيف يستطيع رجل واحد أن يحكم الملايين، وهو لا يمتلك من القوة إلا ما يضعه هؤلاء أنفسهم بين يديه؟ فالطاغية، في تصور لا بويسي، لا يرى إلا بالعيون التي يعيرها إياه رعاياه، ولا يضرب إلا بالأيدي التي تعمل في خدمته، ولا يثبت سلطانه إلا لأن الناس يواصلون طاعته. فإذا انقطعت هذه الطاعة، تهاوت القوة التي بدا وكأنها مستقلة عن المجتمع، بينما هي في الحقيقة قائمة عليه. وهنا تتبدل زاوية السؤال. فبدل أن نسأل فقط: كيف يفرض الطاغية نفسه؟ يصبح السؤال الأعمق: كيف يشارك المجتمع في صناعته؟

العادة وصناعة الخضوع

يرى لا بويسي أن الاستبداد لا يترسخ بالقوة وحدها. فالقمع قد يؤسس الطاعة في بداياتها، لكنه لا يكفي لاستمرارها عبر الأجيال. وما يمنحها القدرة على البقاء هو «العادة».فالإنسان الذي ينشأ في بيئة لا يعرف فيها سوى الطاعة قد يصل إلى مرحلة لا يشعر فيها بأن حريته سُلبت منه؛ لأنه لم يعش تجربة أخرى يقارن بها واقعه. وعندئذ لا تعود الحرية حقًا مفقودًا فحسب، بل تتحول إلى شيء غائب عن الذاكرة.فالخضوع الذي يبدأ استجابة لخوف أو إكراه يمكن، مع مرور الزمن، أن يصبح سلوكًا طبيعيًا ومألوفًا. وما كان يحتاج في البداية إلى قوة خارجية يصبح لاحقًا جزءًا من النظام الداخلي للفرد والمجتمع. وهذه هي المفارقة الأخطر: لا يحتاج الإنسان دائمًا إلى من يفرض عليه الطاعة، لأنه قد يتعلم إنتاجها بنفسه.

حين يصبح القاهر منقذًا

حين تتعمق ثقافة الخضوع، قد لا يرى الفرد السلطة القمعية بوصفها مشكلة، بل قد ينظر إليها باعتبارها ضمانة للأمن والاستقرار.فالإنسان الذي لم يختبر حرية سياسية حقيقية أو عدالة مؤسسية مستقرة قد يخشى البديل أكثر مما يخشى الواقع القائم. ومن هنا تظهر مفردات مثل «الاستقرار» و«الأمان» و«الواقعية» أحيانًا بوصفها مبررات لقبول أنماط من السلطة كان يمكن رفضها في ظروف أخرى. ولا يعني ذلك أن الناس يحبون القهر بطبيعتهم، بل إن الخوف من الفوضى، وضعف المؤسسات، وغياب الخبرة بالمشاركة والمسؤولية، قد تجعلهم يفضلون سلطة مألوفة على مستقبل لا يعرفون ملامحه.وهكذا يتحول القيد، بمرور الوقت، من شيء مفروض إلى شيء يخشى الإنسان فقدانه.

التربية على الطاعة

لا يبدأ هذا المسار عند أبواب القصر السياسي فقط، بل قد يبدأ في مؤسسات التنشئة اليومية. فالطفل الذي يتعلم أن السؤال وقاحة، وأن الاعتراض عصيان، وأن الكبير لا يناقش، قد يدخل الحياة العامة وهو أكثر استعدادًا لقبول السلطة التي تطلب منه الطاعة من دون مساءلة.وقد تسهم المدرسة في ذلك عندما تكافئ الحفظ والصمت أكثر من التفكير والنقد، كما يمكن للخطاب الديني أن يؤدي الدور نفسه حين تستخدم القداسة لتبرير الطاعة السياسية المطلقة بدل أن تبقى في مجالها الروحي والأخلاقي. أما الإعلام، فيستطيع أن يعمق الصورة حين يصنع نموذج «الزعيم الأب» الذي يُصور المجتمع بدونه وكأنه مهدد بالانهيار. وعند تكرار هذه الرسائل عبر سنوات طويلة، تتكون لدى الإنسان آلية داخلية للطاعة. عندها لا يحتاج دائمًا إلى شرطي أو رقيب خارجي، لأن الرقيب أصبح جزءًا من وعيه.

المجتمع الذي يعيد إنتاج السلطة

الأكثر تعقيدًا أن الفرد لا يكتفي أحيانًا بالخضوع، بل يشارك في الدفاع عن النظام الذي يقيده. فقد يدافع عن الحاكم لأنه ينتمي إلى طائفته أو حزبه أو جماعته، أو لأنه يرى في أي تغيير تهديدًا لهويته وموقعه الاجتماعي.وهنا ينتقل الاستبداد من علاقة بسيطة بين حاكم ومحكوم إلى شبكة واسعة من المصالح.يشير لا بويسي إلى أن الطاغية لا يحكم بمفرده؛ إذ توجد حوله دائرة ضيقة تستفيد من قربها منه، ثم دائرة أوسع تستفيد من الأولى، وتتسع الشبكة تدريجيًا حتى يصبح عدد كبير من الناس مرتبطين بالنظام بمصالح أو امتيازات أو مخاوف. وهكذا تتحول السلطة إلى بناء هرمي، تخدم فيه كل طبقة من فوقها مقابل ما تحصل عليه من امتيازات ممن هم دونها. لذلك فإن استمرار الاستبداد لا يحتاج فقط إلى أجهزة قمع، بل إلى مجتمع من العلاقات والمصالح التي تجعل بقاء النظام مفيدًا لفئات متعددة.

الاستبداد حصيلة تنازلات صغيرة

من هنا يصبح السؤال: لماذا نصنع الطغاة؟ والجواب لا يختزل في لحظة واحدة أو قرار واحد. فالطغيان قد يتشكل من تراكم تنازلات تبدو صغيرة في وقتها. حين نصمت عن فساد لأن الفاعل قريب منا، أو ندافع عن مسؤول لأنه ينتمي إلى جماعتنا، أو نبرر انتهاكًا بحجة عدم وجود بديل، أو نخشى السؤال لأن طرحه قد يسبب لنا المتاعب، فإننا نشارك، بدرجات مختلفة، في إضعاف المساحة التي تستطيع فيها الحرية أن تعيش.

فالسلطة المطلقة لا تبنى دائمًا بانقلاب مفاجئ، بل قد تنمو من ملايين التنازلات اليومية الصغيرة التي تبدو كل واحدة منها غير مؤثرة.لكن تراكمها يصنع في النهاية ثقافة ترى الطاعة طبيعية والمساءلة خطرًا.

الخوف من الحرية

مع ذلك، لا تنتهي رؤية لا بويسي بالتشاؤم. فإذا كانت الطاعة عادة مكتسبة، فإنها ليست قدرًا أبديًا. وما تعلمه الإنسان يمكنه أن يعيد التفكير فيه. لكن المشكلة أن الحرية نفسها قد تكون مخيفة؛ لأنها تعني تحمل المسؤولية.فالإنسان الحر لا يستطيع أن يلقي كل قراراته على قائد أو زعيم أو مؤسسة أبوية، بل يصبح مطالبًا بالمشاركة، والمحاسبة، وتحمل نتائج اختياراته. ولهذا قد يفضل بعض الناس نظامًا مألوفًا، رغم قسوته، على انتقال غير مضمون نحو نظام جديد. ويفسر ذلك جزئيًا كيف يمكن لمجتمع أن يتخلص من حاكم مستبد ثم يعيد إنتاج نمط مشابه من السلطة؛ لأن تغيير الشخص في القمة لا يعني بالضرورة أن الثقافة السياسية في القاعدة قد تغيرت.

التحرر يبدأ من الإنسان

إذا كان الاستبداد يعاد إنتاجه بالتربية والعادة والخوف وشبكات المصالح، فإن إسقاط شخص واحد لا يكفي للقضاء عليه.فالتحرر الحقيقي يحتاج إلى بناء إنسان مختلف:إنسان يتعلم السؤال بدل الخوف منه، ويميز بين الاحترام والطاعة العمياء، ويدرك أن الاستقرار لا يعني إلغاء المساءلة، وأن الحرية ليست فوضى، بل مسؤولية تحكمها المؤسسات والقانون. كما يحتاج المجتمع إلى مؤسسات تجعل العدالة أقوى من الأشخاص، والقانون أعلى من الزعيم، والحقوق ثابتة لا تتغير بتغير الحاكم. وعندها فقط تنتقل الحرية من شعار سياسي إلى ممارسة يومية.فالطاغية لا يعيش بالقوة وحدها، بل بما يمنحه المجتمع من طاعة ومصالح وصمت. ولذلك فإن مقاومة الاستبداد تبدأ قبل لحظة المواجهة السياسية؛ تبدأ في البيت والمدرسة والإعلام والمؤسسة الدينية وفي قدرة الإنسان على قول «لا» عندما تصبح الطاعة اعتداءً على العقل والكرامة. ويبقى سؤال لا بويسي، بعد قرون من كتابته، حاضرًا بقوته نفسها: إذا كان الإنسان يخشى من يفقده حريته، فلماذا يخشى أحيانًا الحرية نفسها أكثر مما يخشى الاستبداد؟

العراق هو الاستثناء من كل دول العالم

بوصلة المواقف



جليل هاشم البكاء



خصوصية العلاقة

الجغرافيا
- حدود طويلة مشتركة
- قرب جغرافي فريد
- ترابط مدن وطرق ومطارات

التاريخ
- عمق تاريخي وحضاري
- ترابط اجتماعي ممتد
- اداخل ثقافي وإنساني

الدين
- الزيارات الدينية المليونية
- المراقد المقدسة
- امتداد روحي وثقافي

المجتمع والاقتصاد
- روابط اجتماعية واسعة
- مصالح اقتصادية متشابكة
- حركة تجارية وخدمية مستمرة

الطيران ليس مجرد نقل



التجارة والحركة الاقتصادية
سلع وخدمات وأسواق متبادلة

الطلبة والمرضى
علاج وتعليم وحياة أفضل

العائلات
روابط إنسانية واجتماعية

الزيارات الدينية
ملايين الزوار سنوياً

الطيران المدني
جسر اتصال بين الشعبين

اختبار القرار العراقي

المصالح والسيادة الوطنية
- حماية مصالح المواطنين
- استمرار الحركة والزيارات
- دعم الاقتصاد الوطني
- قرار مستقل ومتوازن

تحقيق التوازن

الالتزامات الدولية
- العقوبات والقيود
- الإجراءات المالية
- الضغوط السياسية
- تجنب المخاطر الدولية

المحاور الموقف في المقال

- **البحث عن آليات واستثناءات** — تحمي المصالح العراقية ضمن الالتزامات الدولية
- **الحفاظ على العلاقات التاريخية والدينية** — روابط راسخة مع الشعب الإيراني
- **احترام السيادة** — قرار وطني ومتوازن
- **حماية مصالح المواطنين** — تسهيل السفر والزيارة والعلاج
- **استقلال القرار العراقي** — عدم الارتهان للضغوط الخارجية

من القرار إلى التأثير ... مسار مترابط

البحث عن توازن مؤسسي
- حوار وحلول عملية
- استثناءات تخدم العراق
- تنسيق دبلوماسي
- حماية المصالح الوطنية

اختبار السيادة والمصلحة الوطنية
- مدى القدرة على المناورة
- حماية مصالح الشعب
- تجنب الارتهان للخارج

آثار مباشرة
- تأثير علي الرحلات
- تقييد الزيارات
- صعوبات للعائلات
- تأثير علي التجارة
- معوقات للعلاج والتعليم

قرار خارجي أو قيود
- عقوبات
- قيود على الطيران
- إجراءات مالية

الخلاصة

السيادة تعني القدرة على اتخاذ القرار
مع حماية مصالح الشعب واحترام الالتزامات الدولية.



العراق هو الاستثناء من كل دول العالم - بوصلة المواقف -

جليل هاشم البكاء

إن العراق ليس كأي دولة عابرة في محيطها الإقليمي، ولا مجرد جار جغرافي لإيران تفصل بينهما حدود سياسية يمكن أن تجعل العلاقة بين البلدين محكومة بحسابات المصالح العابرة. فالعراق وإيران تجمعهما شبكة بالغة التعقيد من الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية، حتى أصبحت العلاقة بين الشعبين تتجاوز، في كثير من جوانبها، مفهوم العلاقات الدولية التقليدية. ولهذا فإن التعامل مع العراق وإيران بالمنطق نفسه الذي يمكن أن تُدار به علاقات دولتين أخريين يمثل تجاهلاً لخصوصية استثنائية لا يمكن إلغاؤها بقرار سياسي أو إجراء إداري، لأن هذه الخصوصية تشكلت عبر تراكم طويل من التفاعل بين الشعبين، ولم تنشأ بفعل ظرف سياسي عابر. ومن أبرز مظاهر هذه الخصوصية حركة الزيارة الدينية الواسعة بين البلدين. فالعراق يحتضن مراقد وعتبات مقدسة يقصدها ملايين الزائرين من إيران وغيرها، كما يقصد العراقيون المدن والمراقد المقدسة في إيران، في حركة دينية واجتماعية امتدت لعقود طويلة وأصبحت جزءاً من الحياة الثقافية والدينية لشعوب المنطقة. ومن هنا، فإن أي قرار يؤدي إلى حظر أو تعطيل حركة الطيران بين العراق وإيران لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد إجراء يتعلق بالطيران المدني، لأن آثاره تمتد إلى حياة ملايين الناس، وإلى الزيارات الدينية، وصلات العائلات، والتبادل الثقافي، والحركة الاقتصادية، ومصالح المسافرين والطلبة والمرضى والتجار والزائرين. فالطيران المدني، في مثل هذه الحالة، ليس مجرد وسيلة نقل، بل أحد الجسور التي تربط مجتمعين متداخلين تاريخياً ودينياً واجتماعياً، وتعطيل هذا الجسر لا ينعكس على حركة السفر وحدها، بل يترك آثاراً مباشرة في شبكة واسعة من العلاقات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين. والأكثر خطورة أن يتحول العراق إلى طرف في تنفيذ حصار اقتصادي مفروض على دولة أخرى، في وقت لا ينبغي فيه أن تكون الشعوب هي التي تدفع ثمن الخلافات السياسية بين الحكومات والقوى الدولية. فالحصار الاقتصادي، عندما يتجاوز استهداف إجراءات محددة إلى التضييق على حياة الناس وحركتهم ومعاملاتهم، يفتح نقاشاً واسعاً حول مشروعيته وآثاره الإنسانية والقانونية. ولذلك، فإن على الدولة العراقية أن توازن بين التزاماتها الدولية وبين مصالح شعبها وسيادتها وخصوصية علاقاتها مع جيرانها، وألا تسمح بأن تتحول أراضيها ومؤسساتها إلى أدوات لتنفيذ سياسات خارجية على حساب مصالح العراقيين. العراق هنا ليس كأي دولة أخرى. فهناك حدود مشتركة، ومصالح اقتصادية متبادلة، ومدن دينية يقصدها ملايين الزائرين، وروابط عائلية واجتماعية عميقة، وتاريخ طويل من التفاعل بين الشعبين. وهذه الحقيقة تجعل من الصعب، بل ومن غير المنطقي، التعامل مع العراق باعتباره مجرد دولة يمكن مطالبتها بقطع شريان من شرايين التواصل مع إيران من دون أن تكون لذلك تداعيات واسعة على المجتمع العراقي نفسه. إن استقلال القرار العراقي يعني أن تكون بغداد قادرة على تحديد ما ينسجم مع مصالح العراق وشعبه، وأن تكون علاقاتها الخارجية قائمة على احترام السيادة والمصالح المتبادلة، وألا يتحول العراق إلى ساحة لتنفيذ إرادات الآخرين أو تمرير قرارات لا تنسجم مع مصالحه الوطنية. والعراق، بما يمثله من مركز ديني وحضاري في المنطقة، يمتلك خصوصية لا يمكن تجاهلها. فمدن النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء ليست مجرد مدن عراقية بالمعنى الإداري، وإنما هي مراكز دينية عالمية يرتبط بها وجدان ملايين المسلمين. وحركة الزائرين إليها ليست ملفاً تجارياً أو سياحياً محضاً، بل هي جزء من ثقافة دينية راسخة امتدت عبر أجيال. إن احترام خصوصية البلد يعني أن تكون الإجراءات متناسبة مع الضرورات الحقيقية، وألا تتحول الظروف السياسية الدولية إلى ذريعة لقطع التواصل الطبيعي بين الشعوب. فالعلاقة بين العراق وإيران لا تقوم على السياسة وحدها، وإنما تتداخل فيها عوامل دينية واجتماعية واقتصادية وإنسانية تجعل أي قرار يتعلق بحركة التواصل بينهما أوسع أثراً من مجرد إجراء إداري. ولهذا فإن أي معالجة لهذه المسألة ينبغي أن تنطلق من إدراك أن آثارها لا تقف عند المطارات أو شركات الطيران، بل تصل إلى العائلات التي تتنقل بين البلدين، والزائرين الذين يقصدون المراقد، والطلبة الذين يرتبطون بجامعاتهم، والمرضى الذين يسافرون للعلاج، والتجار الذين تعتمد أعمالهم على استمرار الحركة. فهذه المصالح المتداخلة تجعل القرار المتعلق بالتواصل بين البلدين ذا بعد اجتماعي وإنساني واقتصادي إلى جانب بعده السياسي. إن العراق يستطيع أن يكون جسراً للحوار، لا جداراً للحصار. وفي عالم تتحدث فيه الدول عن الانفتاح والحوار والتعايش والتبادل بين الشعوب، سيكون من المفارقات أن يصبح العراق، الذي تربطه بإيران كل هذه الروابط، جزءاً من سياسة تؤدي إلى عزل شعب عن شعب، وزائر عن مزار، وعائلة عن عائلة، وتاجر عن سوق، وطالب عن جامعته، ومريض عن علاجه. إن الموقف العراقي من هذه المسألة سيبقى حاضراً في الذاكرة السياسية والشعبية، لأن التاريخ لا يسجل فقط الحروب والمعاهدات، بل يسجل أيضاً مواقف الدول عندما توضع أمام اختبار السيادة والإنسانية والمصالح الوطنية. ولهذا، فإن تماشي العراق مع أي حصار ظالم أو إجراءات تستهدف الشعب الإيراني، من دون مراعاة خصوصية العلاقات العراقية الإيرانية والمصالح العراقية المباشرة، سيكون موقفاً قابلاً للنقاش التاريخي والأخلاقي والقانوني، وقد يرى فيه كثيرون ابتعاداً عن الدور الذي يفترض أن يؤديه العراق في المنطقة. العراق لا يحتاج إلى أن يكون تابعاً لمحور، كما لا يحتاج إلى أن يكون خصماً لمحور آخر. وما يحتاج إليه هو قرار عراقي مستقل يضع العراق أولاً، ويحمي سيادته، ويحافظ على مصالح شعبه، ويحترم علاقاته التاريخية والدينية مع الشعوب المجاورة. فالعراق هو الاستثناء من كل دول العالم في هذه العلاقة، ليس لأن له امتيازاً سياسياً على غيره، وإنما لأن الجغرافيا والتاريخ والدين والمجتمع صنعت بينه وبين إيران واقعاً خاصاً لا يمكن اختزاله في لغة العقوبات والحصار وإغلاق الأجواء. وحين يصبح القرار السياسي سبباً في قطع طريق الزائرين، وتعطيل صلات العائلات، وإرباك مصالح التجار والطلبة والمرضى، فإن السؤال لا يعود متعلقاً بالطيران وحده، بل يصبح سؤالاً عن معنى السيادة، وحدود الالتزام، ومصلحة الشعب، وموقع العراق في محيطه. ويمكن للعراق أن يحترم قوانينه والتزاماته الدولية، وفي الوقت نفسه يحافظ على خصوصية علاقاته مع جيرانه، ويبحث عن الاستثناءات والآليات التي تحمي مصالح شعبه، بدلاً من أن يتحول إلى حلقة إضافية في سلسلة من العقوبات التي لا يدفع ثمنها أصحاب القرار وحدهم، وإنما يدفع ثمنها المواطنون أولاً. إن جوهر المسألة، في النهاية، يتعلق بقدرة العراق على حماية قراره الوطني، وعلى التوفيق بين التزاماته الخارجية ومصالحه الداخلية، من دون أن يسمح بأن تتحول علاقاته التاريخية والاجتماعية والدينية إلى ضحية للصراعات بين القوى الدولية. فاستقلال القرار لا يعني العزلة، كما أن احترام الالتزامات لا يعني التخلي عن المصالح الوطنية. وما يحتاجه العراق هو أن يتصرف من موقع الدولة التي تعرف خصوصيتها، وتفهم طبيعة علاقاتها، وتدافع عن مصالح شعبها، من دون أن تجعل نفسها جزءاً من صراع لا يخدم مواطنيها. والتاريخ، مهما طال الزمن، لا ينسى مواقف الدول في اللحظات التي كان عليها أن تختار بين أن تكون صاحبة قرار مستقل، أو مجرد منفذ لقرار صاغه الآخرون. ولذلك تبقى السيادة، في جوهرها، قدرة الدولة على اتخاذ القرار الذي يحمي مصالح شعبها، ويحفظ علاقاتها، ويصون مكانتها من دون تبعية أو قطيعة.

بعض الأصوات الشيعية الفارغة تطالب حزب الله بالاستقالة من الحكومة



ناجي علي أمهز



> "السياسة كلمة ليست رصاصة ولا صاروخ ولا طائرة... إنها أقوى حين توضع في موضعها، وأقوى من الموقف نفسه."

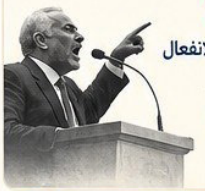
01 ماذا جرى في البرلمان؟



إيجابيات خطاب د. إبراهيم الموسوي

- أبعاد سياسية عميقة
- مقاربة موضوعية للقضايا
- احترام البروتوكول السياسي
- خطاب موجة للأمة اللبنانية وليس لفئة محددة

في المقابل



- بعض النواب اختاروا المقاطعة والانفعال
- لغة ركيكة وعنيفة وذم وتحريض
- خطاب خالٍ من الفكرة والموضوع
- يكشف فقر الرؤية السياسية

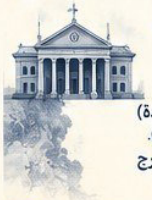
02 ثلاث مسائل أربكت الولايات المتحدة

1 انتخاب الرئيس جوزاف عون



- كان المتوقع معارضة حزب الله لانتخابه.
- نجح الحزب في قراءة المشهد بمدى سياسي أعمق.
- تحول الاستحقاق من مناسبة لعزله إلى مشاركة في إنتاج المرحلة الجديدة.

2 تشكيل الحكومة



- كان المطلوب إبقاء الثنائي الشيعي خارج الحكومة.
- إدارة نبيه بري للملف بذكاء ومرونة.
- حصة وزارية محدودة (وزيرة واحدة) وقبول وزير مستقل (ياسين جابر).
- تمرير وزير شيعي خامس من خارج الثنائي.

3 الصمت الاستراتيجي



- خمسة عشر شهراً من ضبط النفس.
- سياسة الصمت كانت أكثر فاعلية من فائض الكلام.
- لو لم تتطور الحرب الإقليمية لكان الحزب حقق مكسباً سياسياً ثالثاً رغم التحديات.

03 لماذا الخروج من الحكومة مشكلة كبيرة؟

- التنازل عن آخر موقع مباشر في صناعة القرار.
- ترك فراغ سياسي سيملؤه الأخرون.
- تعريض الحزب لمواجهة سياسية معقدة.
- فقدان القدرة على حماية البيئة وتمثيلها في الدولة.

من يطالب بالخروج؟



- بعض الأصوات الشيعية الفارغة.
- إعلاميون وسياسيون مقربون من حزب الله.
- خطاب انفعالي لا يقدّم بديلا واقعياً.

04 دور نبيه بري والرئيس نواف سلام



نواف سلام

- حنكة في إدارة التوازنات.
- تمرير وزير شيعي خامس من خارج الثنائي.
- تجنب مواجهة مباشرة مع الأميركيين.



نبيه بري

- إدارة الملف بذكاء سياسي.
- تجنب الاستفزاز.
- القبول بحصة وزارية محدودة.

05 شروط بناء السيادة الحقيقية

- علاقات خارجية متوازنة
- تنويع الاقتصاد وإنهاء الارتهان للنفط
- إعادة بناء المؤسسات الأمنية
- تفكيك النفوذ الموازي
- حصر السلاح بيد الدولة
- قرار وطني مستقل لا يخضع
- بناء صناعة لتقوية المحاور.
- تأمين الطاقة والمياه



06 الخلاصة



السيادة لا تتحقق بمغادرة القوات الأجنبية فقط، بل **باحتكار** الدولة للقوة، **وتوحيد القرار**، **وتحرير الاقتصاد**، **وموازنة العلاقات الخارجية**. وإلا فإن 30 أيلول سيكون مجرد موعد للانسحاب، ولن يكون بداية لاستقلال حقيقي.

بعض الأصوات الشيعية الفارغة تطالب حزب الله بالاستقالة من الحكومة

ناجي علي أمهز

البداية من البرلمان. وما جرى هناك يستحق أن يُقرأ بهدوء، لا أن يُستعاد بمنطق الانفعال. فقد كان خطاب الدكتور إبراهيم الموسوي، في تقديري، أكثر من رائع في أبعاده السياسية، وفي مقاربته للقضايا المطروحة، وفي حرصه على تقديمها ضمن منطق مؤسساتي يليق بموقع النائب داخل البرلمان اللبناني. والأهم أنه حافظ في خطابه على أصول البروتوكول السياسي، فتحدث بصفته نائباً يمثل شريحة واسعة من اللبنانيين، لكنه خاطب في الوقت نفسه الأمة اللبنانية، وهي من الصفات التي طالما تميز بها لبنان، حيث ظل الخطاب البرلماني، في أفضل نماذجه، أحد أكثر أشكال التعبير السياسي نضجاً واتزاناً في المنطقة. كما استوقف اعتراض النائب الموسوي على تغييب وزير الخارجية عن بعض الجولات الدبلوماسية الرسمية الكثيرين، وفُهم موقفه بأكثر من اتجاه، إلا أن جوهره بقي، في هذه القراءة، سياسياً ومؤسساتياً، لأنه أعاد طرح السؤال عن موقع وزارة الخارجية ودورها في تمثيل الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية. وفي المقابل، قدم بعض الذين اختاروا مقاطعة النواب داخل البرلمان، واعتمدوا لغة الانفعال بدل الحجة، والكلمات العنيفة بدل الفكرة، وما رافق ذلك من ذم وتحقير وتجريح، نموذجاً مختلفاً للسياسة. فالخطاب الذي يخلو من الموضوع والحجة والحد الأدنى من آداب التخاطب السياسي لا يضعف الخصم بقدر ما يضعف صاحبه، ولا يكشف قوة الموقف بقدر ما يكشف فقر الفكرة التي يقف خلفها. فالسياسة، في نهاية الأمر، هي فن الممكن، وفن التعبير عن هذا الممكن أيضاً. والمواجهة السياسية لا تُقاس بعلو الصوت، ولا بحجم العضلات، ولا بكثرة الأتباع، وإنما بقدرة صاحب الموقف على تقديم رواية موضوعية يمكن مناقشتها والرد عليها والبناء فوقها. السياسة كلمة؛ ليست رصاصة ولا صاروخاً ولا طائرة. والكلمة حين توضع في موضعها الصحيح قد تكون أقوى من كثير من أدوات القوة، بل قد تصبح أقوى من الموقف نفسه. أما ما عدا ذلك فليس إلا شعبوية عابرة، تشبه من يعتقد أن مجرد كشف عورته أمام الناس سيجعله أكثر حضوراً في ذاكرتهم. قد يتذكر الناس المشهد، لكنهم لا يحتفظون بصاحبه إلا بوصفه مثالاً على السقوط في الخطاب، لا على القوة في السياسة.

ثلاث مسائل في المشهد الحكومي

أما في الموضوع الحكومي، فقد قلنا وكررنا عشرات المرات إن هناك ثلاث مسائل أساسية لم يجد الأميركيون، حتى الآن، تفسيراً مقنعاً للطريقة التي انتهت إليها سياسياً.

المسألة الأولى كانت انتخاب الرئيس جوزاف عون. فقد كان الاعتقاد السائد أن حزب الله سيعارض انتخابه، بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية بأكثرية واسعة من دون الحاجة إلى أصوات حزب الله والتيار الوطني الحر، ثم يأتي الاستحقاق التالي، أي تشكيل الحكومة، بحيث يكون حزب الله خارجها بسبب خياراته. لكن ما جرى كان مختلفاً. فقد قرأ حزب الله المشهد بمدى سياسي أبعد، واتخذ موقفاً داعماً لانتخاب الرئيس جوزاف عون، وهو ما أخرجه من السيناريو الذي كان يُرسم له، وحوّل انتخاب الرئيس من مناسبة لعزل الحزب إلى مناسبة للمشاركة في إنتاج المرحلة السياسية الجديدة. ثم جاءت المسألة الثانية: الحكومة. كان المطلوب، أميركياً وداخلياً لدى بعض خصوم حزب الله، أن يبقى الثنائي الشيعي خارج الحكومة، وأن يُدفع إلى موقع المعارضة أو إلى مواجهة مباشرة مع السلطة التنفيذية، بما يحرمه من أي حضور داخل الدولة يمكن أن يستثمره في خدمة بيئته أو في تثبيت حضوره السياسي. وهنا أيضاً جاءت إدارة الرئيس نبيه بري للملف بصورة مختلفة. فقد حرص، بدهائه السياسي المعروف، على عدم استفزاز الأطراف الأخرى، وقبل بأن تكون حصته الوزارية محدودة، مع موافقته على الوزير ياسين جابر بوصفه شخصية لا تُحسب تنظيمياً بصورة مباشرة على الثنائي، وانطبق المنطق نفسه على الوزراء المحسوبين على حزب الله. ومع بدء تبلور ملامح الحكومة، اتضح أن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لم يكونا في وارد إقصاء المكون الشيعي عن السلطة التنفيذية. واستطاع الرئيس نواف سلام، بحنكته وحساباته السياسية، تمرير وزير شيعي خامس من خارج الثنائي، بما استكمل التوازن الحكومي من دون تحويل عملية التأليف إلى مواجهة مباشرة، لا مع الأميركيين ولا مع القوى السياسية في الداخل. وهكذا دخل الثنائي الشيعي إلى الحكومة بوصفه جزءاً من المعادلة السياسية التي أفرزتها المرحلة الجديدة، لا مجرد ضيف على هامش السلطة. وحتى الآن، يبدو، في هذه القراءة، أن بعض الدوائر الأميركية لم تستوعب تماماً كيف انتهت عملية تشكيل الحكومة إلى هذه النتيجة، وحزب الله حاضر فيها سياسياً.

الصمت الاستراتيجي والمسألة الثالثة

أما المسألة الثالثة، فهي الصمت الاستراتيجي الذي اعتمده حزب الله طوال خمسة عشر شهراً. ولا يعني الصمت هنا غياب السياسة، بل ربما العكس تماماً؛ فقد يكون الصمت نفسه سياسة، وقد يكون الامتناع عن الكلام أكثر تأثيراً من فائض الكلام والتصريحات وردود الفعل اليومية. ولولا التطورات التي شهدتها الحرب في المنطقة وما آلت إليه، ولا سيما بعد نجاح نتنياهو، وفق هذه القراءة، في جر الولايات المتحدة إلى حرب مدمرة مع إيران، ومحاولة حزب الله الاستفادة من هذا التطور للعودة إلى إنشاء نوع من التوازن الاستراتيجي، لكان الحزب قد سجل مكسباً سياسياً ثالثاً في مواجهة الضغوط الأميركية والإسرائيلية، رغم المآسي والتحديات التي يعيشها لبنان، ورغم الكلفة الثقيلة التي دفعتها البيئة الشيعية بصورة خاصة. وهنا نصل إلى المسألة التي ينبغي التوقف عندها جيداً؛ الدعوات التي تصدر من بعض الإعلاميين والسياسيين المقربين من حزب الله، وتطالبه بالخروج من الحكومة. فهذه الدعوات، مهما كانت دوافعها، قد تورط الحزب في مشكلة سياسية معقدة وكبيرة للغاية. فالخروج من الحكومة ليس موقفاً احتجاجياً عابراً، ولا مجرد انسحاب من معادلة حكومية، بل يعني التنازل طوعاً عن آخر موقع مباشر يتيح لحزب الله المشاركة في صناعة القرار داخل السلطة التنفيذية اللبنانية. وفي السياسة، لا يجوز التعامل مع المواقع المؤسسية بوصفها مجرد جوائز أو امتيازات؛ فهي أدوات تأثير، ومساحات تفاوض، ومنابر لحماية المصالح السياسية والاجتماعية ضمن مؤسسات الدولة. ومن يطالب حزب الله بالخروج من الحكومة، سواء كان من داخل بيئته أو من خارجها، ينبغي أن يدرك أن السياسة ليست مسابقة في رفع الصوت، ولا اختباراً في إظهار الغضب. فالقرار السياسي يُقاس بنتائجه، لا بحرارة الشعارات التي ترافق اتخاذه. وقد يكون من السهل أن يغادر طرف ما موقعاً احتجاجاً، لكن الأصعب هو استعادة هذا الموقع بعد أن يملأه الآخرون. فالفراغ في السياسة لا يبقى فراغاً، والمقعد الذي يتخلى عنه صاحبه بإرادته سيجد من يشغله، والقرار الذي ينسحب طرف من المشاركة في صناعته لن يتوقف انتظاراً لعودته. لذلك فإن البقاء داخل الحكومة، وفق هذه القراءة، لا يعني التخلي عن الاعتراض أو الصمت عن الخلاف، كما لا يعني الموافقة على كل قرارات السلطة التنفيذية، بل يعني إبقاء باب المشاركة السياسية مفتوحاً، واستخدام المؤسسات نفسها ساحة للنقاش والاعتراض والتأثير. وهذا هو الفارق بين السياسة والانفعال: الأولى تبحث عن كيفية تحويل الموقف إلى تأثير، والثاني يكتفي بإعلان الموقف ثم يترك للآخرين إدارة النتائج. فمن يريد أن يحافظ على حضوره السياسي لا يصنع الفراغ بيده، ومن يريد أن يؤثر في القرار لا يغادر المكان الذي يُصنع فيه القرار. والقاعدة الأبسط في السياسة تبقى واضحة: إذا تركت موقعك شاغراً بإرادتك، فلا تلُم الآخرين حين يملؤونه نيابة عنك.

القفزات الجنونية
لأسعار الشحن وأسعار الناقلات
واتجاهاتها المستقبلية



د. حسين حيدر الجزائري



النتيجة المباشرة
ارتفاع كلفة الشحن

أسباب القفزات في أسعار الشحن
- نقص الناقلات العملاقة
- ارتفاع أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب
- إطالة المسارات (الدوران حول إفريقيا)

تكلفة استئجار ناقلة نفط واحدة وصلت إلى أكثر من
1.240 مليون دولار/اليوم
وهي أرقام تاريخية

أهم أسعار شحن النفط الخام (دولار/يوم)

Aframax	Suezmax	VLCC	VLCC	VLCC
الكويت ← سنغافورة	الخليج الفارسي ← المتوسط	خليج المكسيك ← الصين	غرب أفريقيا ← الصين	الخليج الفارسي ← الصين
223,122	557,689	400,265	527,477	1,241,097
ارتفاع 86,900 دولار/يوم	ارتفاع 51,100 دولار/يوم	ارتفاع 130,600 دولار/يوم	ارتفاع 116,700 دولار/يوم	ارتفاع 259,000 دولار/يوم

ماذا يحدث في الأسواق العالمية؟
- المصافي العالمية: حالة تدافع و"خناق" لتأمين أي شحنة نفط قريبة جغرافياً
- اليابان: التخلي عن الناقلات العملاقة والقبول بسفن أصغر لشراء خام الاسكا الأقرب
- أوروبا: ارتفاع أسعار الخامات المحلية (برنت) لعلاوات قياسية

أسعار ناقلات النفط الخام العملاقة (VLCC)

بناء جديد	إعادة بيع جديدة (Resale)	مستعملة 5 سنوات
131 مليون دولار	193 مليون دولار	172 مليون دولار

لماذا الا تهبط الأسعار بالسرعة نفسها التي تصعد بها؟
- التضخم اللوجستي
- استمرار رسوم مخاطر الحرب
- عقود طويلة الأجل:

الأثار والنتائج
- سياسات الترشيد والتقنين
- عجز مرتقب في الإمدادات بخروج ملايين البراميل السوق المعتاد
- ضغط على هوامش ربح المصافي
- ارتفاع أسعار الوقود والمشتقات

الخلاصة
الوضع الطبيعي الجديد:
كلفة شحن مرتفعة حتى بعد تحسن الممرات

القفزات الجنونية لأسعار الشحن وأسعار الناقلات واتجاهاتها المستقبلية

د. حسين حيدر الجزائري

لم يعد ارتفاع كلفة نقل النفط مجرد تفصيل فني داخل سوق الشحن البحري، بل تحول إلى عنصر قادر على إعادة تشكيل تجارة الطاقة العالمية. فعندما تصل تكلفة استئجار ناقلة نفط عملاقة في بعض المسارات إلى أكثر من ١,٢٤ مليون دولار يومياً، فإن السوق لا تكون أمام زيادة عادية في الأسعار، بل أمام اختلال واسع في التوازن بين توافر السفن، ومخاطر الحرب، وطول الرحلات، وأقساط التأمين، وحاجة المصافي إلى تأمين الإمدادات في الوقت المناسب. وقد أدى نقص الناقلات العملاقة وارتفاع كلفة التأمين إلى جعل بعض الصفقات بعيدة المدى أقل جدوى، خصوصاً عندما تُضطر السفن إلى تغيير مساراتها أو الدوران حول مناطق مضطربة، بما يطيل زمن الرحلة ويحتجز السعة المتاحة لأسابيع إضافية. وهنا تظهر المشكلة الحقيقية: الناقلة التي تستغرق وقتاً أطول في الرحلة لا تنقل شحنة واحدة فقط بكلفة أعلى، بل تصبح غير متاحة لشحنة أخرى كان يمكن أن تنقلها خلال الفترة نفسها.

عندما تتحول المسافة إلى عامل حاسم

في الظروف الطبيعية، يستطيع التاجر أو المصفاة المقارنة بين خامات متعددة وفق السعر والجودة وكلفة النقل. لكن عندما ترتفع أجور الشحن إلى مستويات استثنائية، تصبح المسافة نفسها عنصراً مركزياً في القرار التجاري. ولهذا اتجهت بعض المصافي إلى البحث عن خامات أقرب جغرافياً حتى لو لم تكن الخيار الفني المثالي. وفي أوروبا ارتفعت علاوات بعض الخامات المحلية، بينما اضطرت مصافٍ في آسيا إلى إعادة النظر في أنماط الشراء بسبب ارتفاع كلفة الرحلات الطويلة. هذه التحولات تعني أن سوق النفط لم تعد تتحرك فقط وفق سعر البرميل، بل وفق معادلة أوسع تشمل سعر الخام، وأجرة الناقلة، وكلفة التأمين، وزمن الوصول، ومخاطر الطريق. وقد يصبح خام أغلى سعراً عند نقطة الإنتاج أكثر جاذبية إذا كان أقرب إلى المصفاة وأقل تعرضاً للمخاطر.

أرقام تكشف حجم الاختناق

توضح البيانات الواردة في النص حجم القفزة التي شهدتها سوق الناقلات خلال الربع الثالث من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦. فقد بلغت تكلفة الرحلة للناقلات العملاقة من الخليج العربي إلى الصين نحو ١,٢٤١,٠٩٧ دولاراً يومياً، بعد ارتفاع قدره ٢٥٩ ألف دولار يومياً. كما ارتفعت الرحلة من غرب أفريقيا إلى الصين إلى نحو ٥٢٧,٤٧٧ دولاراً يومياً، ومن خليج المكسيك الأمريكي إلى الصين إلى نحو ٤٠٠,٢٦٥ دولار يومياً. وفي فئة «سويزماكس» ارتفع متوسط العائد المكافئ للرحلة الزمنية إلى أكثر من ٣٠٣ آلاف دولار يومياً، بينما سجل مسار الخليج العربي إلى البحر المتوسط مستويات تجاوزت ٥٥٧ ألف دولار يومياً. أما ناقلات «أفراماكس» فشهدت بدورها ارتفاعات كبيرة في عدد من المسارات، وهو ما يؤكد أن الأزمة لا تقتصر على فئة واحدة من السفن، بل تمتد عبر أجزاء واسعة من سوق نقل الخام والمنتجات المكررة.

أزمة توافر لا أزمة أسعار فقط

الجانب الأخطر هو أن السوق قد لا تكون أمام «شحن غالٍ» فقط، بل أمام نقص فعلي في السعة البحرية المتاحة. فعندما تطول الرحلات بسبب تغيير المسارات، تبقى السفن في البحر مدة أطول، وتخرج عملياً من السوق لفترات إضافية. ومع استمرار الطلب على الشحن، يؤدي ذلك إلى منافسة حادة بين التجار والمصافي على العدد المتبقي من الناقلات. ويعني هذا أن ملايين البراميل قد تتأخر عن مواعيدها المعتادة، حتى لو لم ينخفض الإنتاج العالمي نفسه. وهكذا يمكن لأزمة لوجستية أن تتحول إلى أزمة إمدادات فعلية، لأن النفط الموجود لا يصل إلى المكان المطلوب في الوقت المطلوب.وهذا الاختناق يضغط على هوامش ربح المصافي، ثم ينتقل تدريجياً إلى أسعار الوقود والمشتقات، وقد يدفع بعض الأسواق إلى إجراءات لترشيد الاستهلاك إذا طال أمد الأزمة.

المنتجات المكررة تحت الضغط أيضاً

لم تقتصر الزيادات على ناقلات الخام. فقد ارتفعت أسعار الشحن في عدد من مسارات ناقلات المنتجات النفطية، سواء من الشرق الأوسط إلى آسيا أو من البحر المتوسط إلى الشرق الأقصى أو بين أوروبا والأمريكيتين. وهذه النقطة مهمة لأن ارتفاع كلفة نقل البنزين والديزل ووقود الطائرات قد يظهر بصورة أسرع في الأسعار التي يدفعها المستهلك مقارنة بأثر ارتفاع كلفة نقل الخام وحده.فكل زيادة في النقل والتأمين والتخزين والتمويل تدخل تدريجياً في الكلفة النهائية للمنتج، ولا سيما في الدول التي تعتمد على الاستيراد لتغطية جزء كبير من احتياجاتها من الوقود.

ارتفاع أسعار الناقلات نفسها

انعكس الضغط أيضاً على أسعار شراء السفن. فبحسب البيانات الواردة، وصلت أسعار بعض ناقلات VLCC المستعملة بعمر خمس سنوات إلى نحو ١٧٢ مليون دولار، بينما بلغت أسعار بعض الوحدات المعاد بيعها وهي جديدة قرابة ١٩٣ مليون دولار. وهنا تظهر مفارقة لافتة: قد تكون ناقلة جاهزة أو شبه جاهزة أغلى من طلب بناء سفينة جديدة من الحوض، لأن المشتري يدفع مقابل عامل الزمن. فالسفينة الجديدة تحتاج عادة إلى فترة تسليم قد تمتد عامين أو ثلاثة، بينما تسمح الوحدة المتاحة حالياً بالاستفادة الفورية من سوق شحن مرتفعة العوائد. وبذلك لا ترتفع كلفة التشغيل فقط، بل ترتفع أيضاً قيمة الأصول البحرية نفسها.

لماذا قد لا تنخفض الأسعار سريعاً؟

حتى إذا هدأت الأوضاع في الخليج وباب المندب، ليس من الضروري أن تعود أسعار الشحن بسرعة إلى مستوياتها السابقة.فالأسواق ترتفع عادة بسرعة عند الصدمات، لكنها تنخفض بوتيرة أبطأ. وقد أبرمت شركات عديدة عقوداً مرتفعة الكلفة لتأمين السفن والسعة البحرية لفترات قادمة، وهذه العقود لا تختفي بمجرد تحسن سياسي مؤقت. كذلك فإن شركات التأمين تحتاج إلى فترة من الاستقرار قبل خفض أقساط مخاطر الحرب، لأنها تعيد تقييم المخاطر وفق سجل زمني، لا وفق يوم أو أسبوع من الهدوء.

التضخم اللوجستي كخطر طويل الأمد

الأكثر أهمية هو أن الأزمة يمكن أن تخلق ما يمكن تسميته «التضخم اللوجستي». فالكلفة الإضافية لا تتوقف عند أجرة السفينة، بل تنتقل إلى الموانئ والتخزين والنقل البري والتمويل والمخزون الاحتياطي. ومع انتقال هذه الزيادات عبر سلسلة التوريد، قد تصبح جزءاً من السعر المعتاد للسلع. وحتى إذا انخفضت كلفة الرحلات لاحقاً، ليس مضموناً أن تنتقل الوفورات كاملة إلى المستهلك؛ فقد تستخدمها الشركات لتعويض خسائر سابقة أو توسيع هوامش الربح.وهذا ما يجعل الأزمة أكثر خطورة من ارتفاع مؤقت في أسعار الشحن.

الخاتمة

تكشف القفزة التاريخية في أسعار الناقلات أن أمن الطاقة العالمي لم يعد مرتبطاً فقط بحجم الإنتاج أو بمستوى المخزونات، بل أيضاً بقدرة السفن على الحركة، وتوافر التأمين، وأمن الممرات البحرية، والزمن الذي تستغرقه الشحنات للوصول إلى الأسواق. فإذا بقيت المخاطر مرتفعة في الخليج وباب المندب والممرات البديلة، فإن العالم قد يواجه سوقاً تصبح فيها الخدمات اللوجستية نفسها عاملاً رئيسياً في تسعير النفط والوقود.والأهم أن هذه الأزمة تذكّر بأن توافر النفط في باطن الأرض لا يعني بالضرورة توافره في السوق. فبين البئر والمصفاة شبكة كاملة من السفن والموانئ والتأمين والمسارات والعقود. وعندما تختنق هذه الشبكة، يصبح النفط المتوافر نظرياً أقل توافراً عملياً. ولهذا فإن «الوضع الطبيعي الجديد» في أسواق الطاقة قد لا يكون مجرد نفط أغلى، بل نقل أغلى، وتأمين أغلى، ومخاطر أعلى، وهوامش أضيق، وسوق أكثر حساسية لأي اضطراب جيوسياسي جديد.

من يعاقب إيران ولماذا يعاقب العراق نفسه؟



سعيد البدري



ماذا حدث؟

تعليق الرحلات الجوية بين العراق وإيران.

- توقف الطيران العراقي أيضاً.
- إرباك في المطارات والخدمات الأرضية.

السؤال الجوهري

هل ينفذ العراق عقوبات لم يصدرها؟

هل هناك الترام قانوني عراقي مباشر؟

أم أن الأمر مرتبط بالخوف من العقوبات الأرضية والضغوط الأميركية؟

ما هي العقوبات الأميركية؟

قرار صادر عن الولايات المتحدة يستهدف شركات الطيران الإيرانية بشكل مباشر.

ثلاثة أمور يجب التمييز بينها

العقوبات الأميركية
تستهدف شركات الطيران الإيرانية وليست الطيران العراقي بشكل مباشر.

القرار العراقي
هل هو قرار مستقل أم نتيجة ضغط خارجي؟

الخوف العراقي
من العقوبات مفهوم اقتصادياً لكنه لا يحسم السؤال القانوني.

لماذا تتوقف الرحلات العراقية؟

- هل تـشمل العقوبات الشركات العراقية؟
- إذا كانت لا تشملها مباشرة، فلماذا تتوقف؟
- هل الخوف من العقوبات كافي لتعطيل المصالح العراقية؟

أسئلة على الحكومة العراقية

- من اتخذ قرار التعليق؟
- على أي أساس قانوني؟
- هل استنفدت الحكومة كل الخيارات قبل الوصول إلى التعليق؟
- لماذا لا توجد حلول عراقية قانونية تحمي المؤسسات الوطنية؟

من يدفع الثمن؟

- خسائر اقتصادية لشركات النقل والخدمات
- المطارات وشركات السفر
- الأسواق والتجارة
- قطاع الفنادق والسياحة
- المواطن العراقي (طلبة - مرضى وتجار)

الخلاصة

إذا كانت العقوبات على إيران

فلماذا يعاقب العراق نفسه؟

من يعاقب إيران ولماذا يعاقب العراق نفسه؟

سعيد البدري

لم تعد قضية تعليق الرحلات الجوية بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية مجرد إجراء فني يتعلق بالطيران والمطارات أو بتنظيم حركة المسافرين بين البلدين، بل تحولت إلى سؤال سياسي وقانوني وسيادي أكبر: هل ينفذ العراق عقوبات لم يصدرها؟ وإذا كانت العقوبات الأميركية تستهدف شركات الطيران الإيرانية، فلماذا يتوقف الطيران العراقي إلى إيران أيضاً؟ هذه هي النقطة التي ينبغي أن يبدأ منها النقاش العراقي، بعيداً عن التفاصيل التشغيلية التي قد تحجب جوهر القضية. فالعقوبات الأميركية قرار صادر عن الولايات المتحدة، والسؤال هنا لا يتعلق بالموقف السياسي منها بقدر ما يتعلق بالأساس الذي يجعل العراق يرتب قراراته الداخلية وفقاً لها. هل يوجد التزام قانوني عراقي مباشر يفرض على المؤسسات العراقية تنفيذ هذه العقوبات؟ أم أن المسألة ترتبط أساساً بالخوف من العقوبات الثانوية وما يمكن أن تفرضه من ضغوط مالية وتجارية على المؤسسات والشركات العراقية؟ وعند تفكيك القرار، تظهر أسئلة أكثر عمقاً. هل اتخذ العراق قراراً مستقلاً بمنع الرحلات الإيرانية؟ أم أن مؤسسات عراقية أوقفت التعامل معها خشية التعرض للعقوبات الأميركية؟ وإذا كان الاحتمال الثاني هو الواقع، فهل نحن أمام قرار عراقي نابع من تقدير وطني مستقل، أم أمام نتيجة غير مباشرة لضغط خارجي استطاع أن يؤثر في حركة المطارات والشركات من دون أن يصدر قراراً عراقياً واضحاً ومعلناً؟ وهنا يصبح السؤال أكثر إثارة عندما ننتقل إلى الطيران العراقي نفسه. فإذا كانت العقوبات تستهدف شركات طيران إيرانية بعينها، فلماذا تتوقف رحلات الشركات العراقية إلى إيران، وهي شركات لا تستهدفها العقوبات بصورة مباشرة؟ ومن حق المواطن العراقي أن يسأل: هل تمتد العقوبات الأميركية إلى الطائرات والناقلات العراقية أيضاً؟ وإذا كانت لا تشملها مباشرة، فما الأساس الذي أدى إلى توقف رحلاتها؟ وهل أصبح مجرد التعامل التجاري والمدني مع الجانب الإيراني سبباً كافياً لتعطيل المصالح العراقية والإضرار باحتياجات شريحة واسعة من المواطنين، من طلبة ومرضى وتجار وزائرين وغيرهم ممن يعتمدون على النقل الجوي بين البلدين؟ من هنا لا بد من التمييز بين ثلاثة أمور أساسية حتى يكون النقاش واضحاً، ويمكن تحديد المسؤولية بصورة دقيقة: العقوبات الأميركية نفسها، والقرار العراقي، والخشية العراقية من آثار العقوبات. فهذه مسائل مترابطة، لكنها ليست شيئاً واحداً. العقوبات الأميركية قرار تتخذه واشنطن وفق سياساتها وقوانينها، أما القرار المتعلق بالمطارات العراقية وحركة الطائرات العراقية فهو شأن يرتبط بالدولة العراقية ومؤسساتها. وبين الاثنين توجد مساحة واسعة من الحسابات الاقتصادية والمصرفية والسياسية، وفي مقدمتها الخوف من العقوبات الثانوية أو من فقدان الشركات العراقية قدرتها على التعامل مع المؤسسات المالية والخدمية الدولية. وقد يكون هذا الخوف مفهوماً من الناحية الاقتصادية والمالية، لكن وجوده لا يحسم وحده السؤال القانوني والسيادي. فقبول العراق بأن تتحول عقوبات صادرة عن دولة أخرى إلى نتائج مباشرة تمس مطاراته وشركاته ومواطنيه يحتاج إلى تفسير واضح، خصوصاً عندما تكون هذه النتائج ذات أثر واسع على حركة الناس والتجارة والخدمات. فالمواطن لا يحتاج إلى عبارات عامة من قبيل «الظروف الدولية» أو «الإجراءات الفنية»، بل يحتاج إلى معرفة من اتخذ القرار، وعلى أي أساس قانوني وإداري اتُّخذ، وما إذا كان مؤقتاً أو مفتوحاً، وما هي الجهة المسؤولة عن مراجعته، وما الشروط التي يمكن عند تحققها إعادة الرحلات إلى وضعها الطبيعي. كما أن المسألة لا تقتصر على شركات الطيران. فتعليق الرحلات يعني خسائر للمطارات، وشركات السفر والسياحة، والفنادق، ووسائل النقل، والأسواق، والخدمات المرتبطة بحركة المسافرين. كما يضع المواطن العراقي أمام خيارات سفر أقل، ووقت أطول، وكلفة أعلى، ولا سيما بالنسبة إلى من يسافرون بصورة متكررة لأغراض الدراسة أو العلاج أو التجارة أو الزيارة. ولهذا لا ينبغي أن يكون السؤال الوحيد: متى تعود الرحلات؟ بل يجب أن يُطرح أيضاً من يتحمل كلفة توقفها، ولماذا؟ ومن يعوض المؤسسات العراقية عن خسائرها؟ ومن يتحمل الأعباء الإضافية التي تقع على المواطن عندما يضطر إلى تغيير وسيلة سفره أو مساره أو موعد رحلته؟ وإذا كانت المشكلة الأساسية تكمن في الخدمات الأرضية أو الوقود أو المناولة أو التأمين أو المعاملات المالية المرتبطة بتشغيل الرحلات، فلماذا لا تبحث الحكومة عن حلول عراقية قانونية تحمي المؤسسات الوطنية وتمنع تحول العقوبات الخارجية إلى تعطيل مباشر للمصالح العراقية؟ وهنا يبرز سؤال آخر: هل استنفدت الحكومة جميع الخيارات المتاحة قبل الوصول إلى التعليق؟ وهل جرى البحث في إمكان فصل الرحلات العراقية عن الشركات الإيرانية المشمولة بالعقوبات؟ وهل توجد آليات تشغيلية أو قانونية تسمح باستمرار حركة الناقل العراقي من دون تعريضه لمخاطر مالية أو قانونية؟ إن المطلوب ليس المجازفة بمصالح العراق أو دفع الشركات العراقية إلى مواجهة عقوبات لا تستطيع تحملها، وإنما توضيح الخيارات أمام الرأي العام وإثبات أن الدولة بحثت عن حلول تحافظ قدر الإمكان على مصالح مواطنيها ومؤسساتها. فالجانب العراقي يقف أمام سؤال يتجاوز إعادة تشغيل مطار النجف أو إعادة جدول رحلات معينة، ويتحول إلى سؤال أوسع يتعلق بحدود القرار الاقتصادي والسيادي العراقي. فإذا كانت الحكومة قد اختارت الالتزام عملياً بعقوبات دولة أخرى، فعليها أن توضح للمواطنين الأساس الذي استندت إليه، وأن تشرح طبيعة المخاطر التي دفعتها إلى هذا الخيار. أما إذا كانت الحكومة لا تعتبر نفسها ملزمة قانونياً بهذه العقوبات، فعليها أن تشرح لماذا توقفت الرحلات العراقية، ولماذا تعطلت أعمال المطارات والشركات، وما الجهة التي اتخذت القرار الفعلي الذي أدى إلى هذه النتيجة. فالوضوح هنا ليس مسألة إعلامية، بل جزء من المسؤولية السياسية والإدارية. لأن غياب التفسير يفتح الباب أمام الاجتهادات والاتهامات، ويجعل المواطن غير قادر على معرفة ما إذا كان أمام قرار سيادي عراقي، أم استجابة احترازية من شركات خاصة، أم نتيجة مباشرة لخوف المؤسسات من العقوبات الأميركية. كما أن حماية السيادة لا تعني تجاهل الواقع الاقتصادي الدولي أو التعامل مع العقوبات وكأنها لا تملك أثراً، لكنها تعني ألا تتحول المخاوف الخارجية إلى قرارات داخلية غير واضحة أو غير معلنة. فالدولة التي تحمي قرارها لا تكتفي بالرفض أو القبول، بل تفاوض وتبحث عن البدائل وتوضح لمواطنيها أسباب ما تتخذه من إجراءات. وفي النهاية، لا يتعلق الأمر بالدفاع عن شركة طيران إيرانية أو عن خط جوي بعينه، ولا باتخاذ موقف سياسي لمصلحة طرف خارجي ضد طرف آخر. القضية تتعلق بحق المواطن العراقي في أن يعرف: من اتخذ القرار؟ وعلى أي أساس؟ ولماذا شمل أثره الطيران العراقي؟ ومن المستفيد من توقف الرحلات؟ ومن يدفع الثمن؟ فإذا كانت العقوبات موجهة إلى إيران، فمن المشروع أن يُطرح السؤال بوضوح: لماذا يعاقب العراق نفسه؟ ولماذا يتحمل المواطن العراقي والمؤسسات العراقية كلفة قرار لم يصدر عن الدولة العراقية؟ إن جوهر القضية هو أن تكون القرارات التي تمس المطارات والشركات والمواطنين مفهومة ومعلنة ومستندة إلى أساس واضح. فالعراق يستطيع أن يراعي المخاطر الاقتصادية الدولية، لكنه في الوقت نفسه مطالب بأن يحافظ على حقه في اتخاذ القرار وفق مصالحه الوطنية. وهنا تحديداً يصبح ملف الطيران اختباراً أكبر من مسألة رحلة تقلع أو تهبط، لأنه يمس السؤال الأهم: إلى أي حد يستطيع العراق أن يدير علاقاته الاقتصادية والخدمية الخارجية من موقع صاحب القرار، لا من موقع من يتلقى آثار قرارات الآخرين ثم يعيد إنتاجها داخل حدوده؟

العراق يغلق أجواءه أمام إيران

حين تتحول بغداد إلى منفذ للعقوبات الأمريكية



د. جواد عبد الوهاب



1. عقوبات أمريكية
2. ضغط على الوقود والخدمات الأرضية
3. تعليق الرحلات الإيرانية
4. كلفة مباشرة على العراق والمواطنين

الضغط غير المباشر: العقوبات على شركات الخدمات

- استهداف شركات تقديم الوقود والخدمات الأرضية.
- تخوف الشركات الدولية من المخاطر القانونية.
- انخفاض القدرة على تزويد الرحلات الإيرانية بالوقود.

المتأثرون:

- مرضى
- طلاب
- عائلات
- شركات سفر

السؤال السيادي: من يملك قرار الأجواء؟

- قرار الإغـلاق يتأثر بعقوبات خارجية وليس فقط باعتبارات فنية.
- العراق بين متطلبات الامتثال الدولي وسيادته على أجوائه.
- الحاجة إلى سياسة وطنية متوازنة تحمي المصالح العراقية.

المخرج المقترح:

- تفاوض دبلوماسي مدروس
- موازنة بين الالتزامات الدولية والمصالح الوطنية
- تنويع الخيارات الاقتصادية واللوجستية
- حماية مصالح المواطنين والقطاع الخاص

الأطراف الرئيسية:

- **طهران**: تأثير متبادل وردود فعل
- **بغداد**: موازنة المصالح وحماية السيادة
- **واشنطن**: عقوبات وضغط امتثال

الخطر الأوسع:

الطاقة ← المصارف ← التجارة ← الطيران

تعطل حركة الطيران قد ينعكس على التجارة والقطاع المالي والطاقة.

القضية تتجاوز الطيران: إنها اختبار للقرار والسيادة العراقية

العراق يغلق أجواءه أمام إيران.. حين تتحول بغداد إلى منفّذ للعقوبات الأمريكية

د. جواد عبد الوهاب

لم يعد ما يجري في حركة الطيران بين العراق وإيران مجرد أزمة تشغيلية عابرة، ولا خلافًا محدودًا يتعلق بشركات الخدمات الأرضية أو برحلات أُلغيت في مطار بغداد. فالتطورات الأخيرة تطرح سؤالًا أوسع يتعلق بمدى تأثير العقوبات الأمريكية على القرارات الاقتصادية والخدمية العراقية، وبالكلفة التي يمكن أن يتحملها المواطن عندما ينتقل الصراع الأمريكي ـ الإيراني إلى قطاعات مدنية ترتبط بحياته اليومية. بدأت الأزمة بتوقف رحلات شركات الطيران الإيرانية إلى بغداد، ثم امتدت إلى النجف، قبل أن تعلن مطارات أربيل والسليمانية في ٢٥ أيلول/سبتمبر تعليق الرحلات من إيران وإليها. وبذلك توقفت، في تلك المرحلة، الرحلات الإيرانية عبر المطارات العراقية الأربعة التي كانت تستقبلها. وجاءت هذه التطورات بعد تشديد واشنطن عقوباتها على قطاع الطيران الإيراني وتحذيرها الشركات والمطارات ومقدمي الخدمات من التعامل مع شركات إيرانية خاضعة للعقوبات.وهنا يبرز السؤال الأساسي: كيف يحمي العراق استقلال قراره، وفي الوقت نفسه يحمي مؤسساته وشركاته من التعرض لعقوبات خارجية واسعة؟

العقوبة الأمريكية وتأثيرها غير المباشر

الإجراءات الأمريكية لا تعني، في حد ذاتها، أن الولايات المتحدة تغلق الأجواء العراقية مباشرة. لكن تأثيرها العملي يأتي من قدرة واشنطن على فرض عقوبات على الشركات التي تقدم الوقود أو المناولة أو الخدمات الأرضية أو غيرها من أشكال الدعم لشركات الطيران الإيرانية المشمولة بالعقوبات. وقد حذرت وزارة الخزانة الأمريكية من أن الجهات التي تقدم مثل هذه الخدمات قد تتعرض لإجراءات أمريكية، بما في ذلك قيود مرتبطة بالنظام المالي القائم على الدولار. وهكذا تنتقل العقوبات من استهداف شركة إيرانية إلى التأثير في حسابات شركة عراقية أو مطار عراقي يخشى التعرض للعقوبة. وهذه هي النقطة الأكثر أهمية؛ لأن تأثير العقوبات الثانوية لا يقوم فقط على إلزام دولة أخرى بقرار أمريكي، وإنما على جعل كلفة مخالفة هذا القرار مرتفعة بالنسبة إلى الشركات والمؤسسات التي تعتمد على الدولار أو النظام المالي الدولي. ومن ثم، تصبح أمام العراق معادلة صعبة بين المحافظة على علاقاته المدنية والتجارية مع إيران وبين حماية مؤسساته من المخاطر المالية الخارجية.

المواطن بين صراع دولتين

العراق وإيران لا تربطهما علاقات سياسية فقط، بل حدود طويلة وحركة بشرية وتجارية ودينية واسعة. وهناك عائلات وطلاب ومرضى وزوار وتجار تعتمد مصالحهم على سهولة الانتقال بين البلدين. ولها فإن تعطيل الرحلات لا يبقى مسألة تخص شركتي طيران أو مطارين، بل ينتقل أثره إلى المواطن الذي يحتاج إلى السفر للعلاج أو الدراسة أو زيارة أقاربه، وإلى شركات السياحة والسفر والخدمات التي تعتمد على هذه الحركة. ومن هنا يجب التمييز بين حق أي دولة في فرض عقوبات ضمن نظامها القانوني وبين حق العراق في البحث عن ترتيبات تحمي حركة مواطنيه ومصالحه المدنية. فالمواطن العراقي لا ينبغي أن يتحول تلقائيًا إلى طرف يدفع كلفة خلاف سياسي واقتصادي بين واشنطن وطهران.

هل كان الإغلاق هو الخيار الوحيد؟

تكشف التطورات اللاحقة أن باب التفاوض لم يكن مغلقًا. فقد أعلنت بغداد دخولها في مباحثات مع الولايات المتحدة للحصول على استثناءات تسمح باستمرار بعض الرحلات الإنسانية والمدنية، ثم أعلنت وزارة النقل العراقية في ٢٩ أيلول/سبتمبر حصول الخطوط الجوية العراقية على إعفاء خاص يسمح باستئناف رحلات إلى إيران خلال أكتوبر، وفق شروط وضوابط محددة، مع إمكانية تمديد الإعفاء. وهذا التطور مهم، لأنه يوضح أن التعامل مع العقوبات لا يقتصر على خيارين: التنفيذ الكامل أو المواجهة الكاملة. هناك مساحة ثالثة هي التفاوض للحصول على استثناءات وترتيبات تحمي المصالح العراقية الأساسية.ومن هنا ينبغي أن تتحول هذه التجربة إلى منهج دائم في إدارة الملفات التي تتقاطع فيها العقوبات الخارجية مع مصالح العراق.

السابقة التي تتجاوز قطاع الطيران

الخطر الحقيقي لا يتعلق بالطائرات وحدها، بل بالقاعدة التي يمكن أن تنشأ عن هذه القضية. فإذا أصبحت العقوبات الخارجية عاملًا مباشرًا في تحديد قدرة الشركات العراقية على التعامل مع دولة مجاورة، فإن السؤال قد ينتقل مستقبلًا إلى التجارة والمصارف والطاقة والنقل والحدود. ولا يعني ذلك أن العراق يستطيع تجاهل النظام المالي العالمي أو المخاطر المرتبطة بالعقوبات الأمريكية؛ فهذا تصور غير واقعي في اقتصاد يرتبط بالدولار وبالأسواق والمؤسسات المالية الدولية.لكن الواقعية لا تعني التخلي عن القدرة على التفاوض.والسيادة الحديثة لا تعني أن تتصرف الدولة بمعزل عن موازين القوى، وإنما أن تمتلك مؤسسات قادرة على إدارة هذه الموازين بحيث تكون المصلحة الوطنية هي نقطة البداية والغاية.

إيران والتصعيد المقابل

المشكلة لا تأتي من الجانب الأمريكي وحده. فقد صدرت عن مسؤولين إيرانيين تصريحات حادة ربطت القيود المفروضة على الطيران الإيراني بإمكانية اتخاذ إجراءات مقابلة تمس حركة الطيران في المنطقة. ولم توضح بعض تلك التصريحات كيفية تنفيذ هذه التهديدات، لكنها كشفت انتقال الملف من نطاق الطيران المدني إلى دائرة الصراع السياسي والأمني الأوسع. وهنا يجد العراق نفسه أمام ضغطين متعاكسين: ضغوط أمريكية اقتصادية من جهة، وردود إيرانية محتملة من جهة أخرى.وهذا تحديدًا ما ينبغي للسياسة العراقية أن تتجنبه؛ أي أن يتحول العراق إلى مساحة تتبادل عبرها القوى الأخرى الضغط والرد.

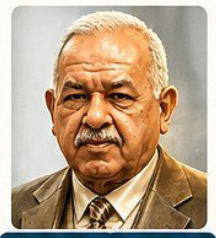
السيادة ليست شعارًا

السيادة لا تعني الانحياز إلى إيران ضد الولايات المتحدة، كما لا تعني الانحياز إلى الولايات المتحدة ضد إيران. إنها تعني أن تكون القرارات العراقية مبنية على تقدير عراقي للمصلحة الوطنية، وأن تستطيع الدولة شرح أسباب قراراتها لمواطنيها، وأن تبحث عن البدائل والاستثناءات قبل أن تتحمل قطاعاتها المدنية كلفة الصراعات الخارجية. كما تعني أن تكون لدى بغداد مؤسسات قانونية ومالية ودبلوماسية تدرس أثر كل عقوبة، وتحدد ما هو ملزم للعراق قانونيًا، وما هو ناتج عن مخاطر تجارية أو مصرفية، وما يمكن التفاوض عليه. وقد أظهرت مسألة الاستثناء الخاص بالرحلات أن التفاوض قادر، في بعض الحالات، على توفير مساحة بين الخضوع الكامل للعقوبات وتجاهلها كليًا.

الخلاصة

إن أزمة الطيران مع إيران ليست مجرد قضية طائرات تهبط أو لا تهبط في بغداد والنجف وأربيل والسليمانية. إنها اختبار لطريقة إدارة العراق لعلاقته بقوتين تمتلك كل منهما أدوات ضغط مختلفة. والسؤال الصحيح ليس ما إذا كانت واشنطن قادرة على التأثير في الشركات العراقية، فقد أثبتت العقوبات أنها تمتلك هذه القدرة، ولا ما إذا كانت طهران قادرة على ممارسة ضغط مقابل، بل كيف تستطيع بغداد حماية مواطنيها ومؤسساتها وقرارها في هذه البيئة. السيادة ليست تجاهلًا لموازين القوى، وليست كذلك تطبيقًا آليًا لما تفرضه تلك القوى. السيادة هي القدرة على التفاوض، وصناعة البدائل، وتحديد الخطوط الوطنية التي يجب حمايتها. ولهذا فإن نجاح العراق في هذا الملف لن يقاس بمجرد فتح الرحلات أو إغلاقها، وإنما بقدرته على إثبات أن علاقاته الجوية والتجارية والخارجية تُدار من بغداد وفق المصلحة العراقية، حتى عندما تضطر الدولة إلى التفاوض مع واشنطن أو طهران للوصول إلى ذلك.

العراق ما بعد الانسحاب العسكري: نحو تحويل الهامش السيادي إلى قدرة اقتصادية وإنتاجية



رائد سالم الهاشمي
صحفي وباحث اقتصادي



التحديات البنيوية الحالية

- الاعتماد المرتفع على النفط
- اتساع الإنفاق الجاري
- ضعف الإيرادات غير النفطية
- ضعف القطاع الخاص
- مشكلات الحوكمة والتمويل والكهرباء
- محدودية القدرة التنفيذية

مقومات العراق بعد الانسحاب

- موارد نفطية ضخمة
- موقع جغرافي استراتيجي
- سوق مجلية واسعة
- موارد بشرية شابة
- إمكانات كبيرة في الطاقة والنقل والزراعة والصناعة والخدمات

ماذا يعني انتهاء المهمة العسكرية؟

سوريا	العراق
سبتمبر 2026	سبتمبر 2025
استمرار ترتيبات مرتبطة بسوريا	إنهاء المهمة العسكرية للتحالف

ليس قطعاً للعلاقات الأمريكية – العراقية بل انتقالاً إلى مرحلة جديدة تزداد فيها أهمية القرار الوطني والمؤسسات العراقية.

حلقة الاعتماد على النفط

الاعتماد على الاستيراد ← الطلب المحلي ← الإنفاق العام ← إيرادات الدولة ← النفط ← القطاع الخاص تابع للدورة الحكومية ← ضعف الحافز للإنتاج المحلي ← استمرار الاعتماد على النفط

أرقام وتحذيرات من صندوق النقد الدولي

الإيرادات النفطية



من إيرادات الحكومة حتى 2030

سعر النفط اللازم لمعادلة الموازنة



تراجع نمو القطاع غير النفطي



عقد اقتصادي جديد مع القطاع الخاص

- بيئة تنافسية بدلاً من الامتيازات
- معالجة البيروقراطية والتمويل
- استقرار الكهرباء وخفض كلفة التشغيل
- حماية العقود وتسهيل تسجيل الشركات
- دعم الشركات المنتجة وخلق فرص العمل

الحوكمة الاقتصادية

- استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل
- مؤشرات أداء واضحة
- ربط الموازنة بالأهداف والنتائج
- نشر البيانات المالية بانتظام
- تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية
- التحول الرقمي في الضرائب والجمارك

اصلاح المالية العامة

- ضبط فاتورة الأجور
- الحد من التوظيف الإلزامي
- إصلاح التقاعد
- زيادة الإيرادات غير النفطية
- إعادة تركيب الإنفاق العام: من الاستهلاك إلى الاستثمار.

الرسالة الأساسية

التحدي ليس فقط استعادة هامش أكبر من القرار السيادي، بل تحويل هذا الهامش إلى قدرة مؤسسية واقتصادية على إنتاج النمو والوظائف والدخل خارج القطاع النفطي.

النتيجة المتوقعة



- قرار وطني مستقل
- اقتصاد متنوع
- قطاع خاص قوي
- فرص عمل واسعة
- دولة قوية ومؤسسات فاعلة

متطلبات استكمال السيادة العراقية

1. إخراج القوات التركية من الأراضي العراقية
2. إخراج المعاوضة الإيرانية المسلحة من الأراضي العراقية
3. وضع قوات البيشمركة ضمن منظومة القيادة العامة
4. حماية الأجواء العراقية وبناء قدرات دفاع جوي متطورة
5. إنهاء الوصاية الأمريكية على الأموال العراقية

العراق ما بعد الانسحاب العسكري: نحو تحويل الهامش السيادي إلى قدرة اقتصادية وإنتاجية

رائد سالم الهاشمي

إن انتهاء المهمة العسكرية للتحالف في العراق لا ينبغي أن يُفهم بوصفه نهاية للعلاقات الدولية أو الخارجية المؤثرة في الاقتصاد العراقي، وإنما بوصفه انتقالاً إلى مرحلة جديدة يصبح فيها وزن القرار الوطني والمؤسسات العراقية أكبر في تحديد الأولويات الأمنية والاقتصادية والتنموية. وتكمن أهمية هذه المرحلة في أن العراق يدخلها وهو يمتلك موارد نفطية ضخمة، وموقعاً استراتيجياً، وسوقاً واسعة، وموارد بشرية وإمكانات كبيرة في قطاعات متعددة. لكنه يواجه اختلالات بنيوية تتمثل في الاعتماد المرتفع على النفط، واتساع الإنفاق الجاري، وضعف الإيرادات غير النفطية والقطاع الخاص، ومشكلات الحوكمة والتمويل والكهرباء. والتحدي المركزي ليس مجرد استعادة هامش أكبر من القرار السيادي، وإنما تحويله إلى قدرة مؤسسية واقتصادية تنتج النمو والوظائف والدخل خارج القطاع النفطي.

أولاً: الاقتصاد الريعي وتحدي التنويع

المشكلة العراقية ليست في اعتماد النفط مصدراً مهماً للدخل فحسب، بل في تحوله إلى أساس لتمويل الدولة والإنفاق العام وجزء كبير من النشاط الاقتصادي. وهكذا تتشكل حلقة تبدأ بإيرادات النفط، ثم الإنفاق العام، فالطلب المحلي، فالاعتماد على الاستيراد، ثم ضعف الحافز للإنتاج المحلي، لتنتهي باستمرار الاعتماد على النفط. وبذلك يصبح القطاع الخاص تابعاً للدورة المالية الحكومية بدلاً من أن يكون محركاً للنمو. لذا فإن تنويع الاقتصاد لا يعني إنشاء مصانع أو جذب استثمارات فقط، بل تغيير العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي.

ثانياً: الحوكمة الاقتصادية نقطة الانطلاق

إذا أراد العراق الاستفادة من مرحلة ما بعد الانسحاب، فإن الأولوية ليست زيادة حجم الدولة الاقتصادية، بل رفع جودة إدارتها. وهذا يتطلب استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل، ومؤشرات أداء واضحة، وربط الموازنة بالأهداف والنتائج، وتقييم المشاريع، ونشر البيانات المالية والاقتصادية، وتعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، وتقوية المشتريات والعقود، والتوسع في التحول الرقمي.فالمشكلة ليست في نقص الأفكار بقدر ما هي في الفجوة بين السياسة والتنفيذ. ولذلك يجب أن يُقاس الإصلاح بما يُنفذ، لا بما يُعلن.

ثالثاً: إصلاح المالية العامة

لا يمكن بناء قطاع خاص قوي في ظل دولة تستهلك بصورة متزايدة مواردها في الإنفاق الجاري. والمطلوب ليس خفض الإنفاق عشوائياً، وإنما إعادة تركيبه، والانتقال تدريجياً من التركيز على الرواتب والدعم غير الموجه والنفقات التشغيلية إلى الاستثمار والبنية التحتية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية الموجهة وتمكين القطاع الخاص. كما أن الموظف العام ليس المشكلة، بل نموذج اقتصادي يجعل الوظيفة الحكومية الحل الرئيسي لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. والحل ليس إقصاء العاملين في الدولة، وإنما وقف تحولها إلى صاحب العمل شبه الوحيد.

رابعاً: عقد اقتصادي جديد مع القطاع الخاص

لا يمكن مطالبة القطاع الخاص بالنهوض ثم تركه يواجه البيروقراطية، وضعف التمويل والكهرباء، وارتفاع كلفة التشغيل، والمنافسة غير المتكافئة، وضعف حماية العقود. لذلك ينبغي أن تتحول سياسة القطاع الخاص من منح الامتيازات إلى خلق بيئة تنافسية، مع إعطاء الأولوية للشركات المنتجة التي تزيد القيمة المضافة المحلية وتخلق الوظائف.ويتطلب ذلك نافذة رقمية موحدة لتأسيس الشركات والرخص والتسجيل الضريبي والجمارك، وإصلاح المصارف الحكومية وتوسيع دور المصارف الخاصة، وإنشاء ضمانات ائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام المشتريات الحكومية لتطوير المنتج المحلي، واعتماد سياسة صناعية لقطاعات قادرة على التوسع.

خامساً: النفط أداة لبناء رأس المال

ليس المطلوب التخلص من النفط، بل تغيير وظيفته، بحيث يمول الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع. وهذا يتطلب قاعدة مالية مرتبطة بسعر نفطي مرجعي، وادخار جزء من الإيرادات الاستثنائية عند ارتفاع الأسعار، وحماية الاستثمار الإنتاجي في فترات الانخفاض، ومنع التوسع الدائم في الرواتب استناداً إلى إيرادات مؤقتة، وربط المشاريع بتحليل اقتصادي واضح.

سادساً: الكهرباء والطاقة ودور الدولة

لا يمكن بناء صناعة أو زراعة أو خدمات حديثة من دون طاقة مستقرة. ولذلك ينبغي التعامل مع إصلاح الكهرباء بوصفه إصلاحاً اقتصادياً يشمل التوليد والنقل والتوزيع والجباية والتعرفة والاستثمار والغاز. كما أن تطوير الغاز المحلي وتقليل حرقه واستيراده يوفر فرصة لتخفيف الضغط على المالية العامة وتحويل مورد مهدور إلى مدخل للطاقة والصناعة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الدولة منظماً لا منافساً في كل شيء. فالجمع بين التشريع والتنظيم والتمويل والملكية والإنتاج والشراء يخلق تضارباً في المصالح. لذا ينبغي الفصل بين ملكية الدولة والتنظيم والتشغيل والرقابة، واعتماد اختبار أداء للشركات الحكومية يحدد جدوى استمرارها أو إصلاحها أو تحويلها إلى شركات تجارية.

سابعاً: مكافحة الفساد وسوق العمل

مكافحة الفساد لا ينبغي أن تعتمد فقط على زيادة العقوبات، بل على تقليل فرصه عبر الرقمنة، والمشتريات الإلكترونية، ونشر العقود الحكومية، وربط قواعد البيانات، وأتمتة الجمارك والضرائب، وتعزيز التدقيق، ونشر بيانات تنفيذ الموازنة.كما يجب إعادة تعريف وظيفة الدولة في سوق العمل. فليس من واجبها توظيف جميع الشباب، بل تهيئة اقتصاد يستطيع توظيفهم. وهذا يستلزم إصلاح التعليم والتدريب المهني، وربط الجامعات باحتياجات السوق، وربط التدريب باحتياجات الشركات، وزيادة المشاركة الاقتصادية للنساء.

ثامناً: مركز وطني وبرنامج تنفيذي

من الضروري معالجة ضعف الحلقة بين المعلومة والتحليل والقرار والتنفيذ، بإنشاء مركز وطني مستقل للسياسات الاقتصادية والاستراتيجية يرتبط بمجلس الوزراء ويتمتع باستقلال مهني، ويتولى إعداد السيناريوهات، وتقييم القرارات والمشاريع، وتحليل الموازنات، وإعداد توقعات النفط والإيرادات، ومتابعة الإصلاحات، ونشر مؤشرات الأداء، وتوفير قاعدة بيانات موحدة لصانع القرار. أما التنفيذ، فيمكن تنظيمه على ثلاث مراحل: تبدأ بتثبيت المالية العامة خلال السنة الأولى عبر ضبط التوظيف، ومراجعة المشاريع، ورقمنة الضرائب والجمارك، وإصلاح المصارف، وإنشاء سجل موحد للرواتب. ثم إطلاق القطاع الخاص خلال السنة الثانية عبر تسهيل تأسيس الشركات والتمويل والمشتريات والمناطق الصناعية والتدريب. وبعد ذلك الانتقال إلى التحول الإنتاجي عبر تطوير سلاسل القيمة النفطية والبتروكيميائية، والتصنيع الزراعي، والنقل، والاقتصاد الرقمي، والكهرباء والغاز. وفي المقابل، ينبغي تجنب اعتبار زيادة الإنفاق مرادفاً للتنمية، أو إنشاء الشركات الحكومية بديلاً عن القطاع الخاص، أو منح الامتيازات بلا قياس نتائجها، أو إطلاق إصلاحات كثيرة بلا أولويات واضحة، أو ربط الإصلاح بوجود طرف خارجي أو انسحابه.

الخلاصة

إن العراق أمام فرصة تاريخية، لكن الفرصة لا تتحول إلى نتيجة تلقائياً. فتراجع الضغوط الخارجية قد يوسع مجال القرار الوطني، لكنه لن يغير وحده طبيعة الاقتصاد. وإذا بقي الاعتماد المفرط على النفط، واستمر الإنفاق الجاري في التوسع، وظل القطاع الخاص محدود التمويل والإنتاجية، وبقيت القدرة التنفيذية دون مستوى الخطط، فإن زيادة الهامش السيادي لن تنتج تحولاً اقتصادياً مماثلاً. أما إذا استُخدم هذا الهامش لإعادة بناء المؤسسات، وإصلاح المالية العامة والحوكمة والكهرباء والطاقة والمصارف، وإطلاق القطاع الخاص، فإن النفط يمكن أن يتحول من مصدر للاعتماد إلى أداة للانتقال الاقتصادي. وعليه، فإن القضية الجوهرية ليست من يملك النفوذ الخارجي، بل هل تستطيع الدولة العراقية بناء مؤسسات تجعل القرار السيادي قابلاً للتحول إلى إنتاج واستثمار وفرص عمل؟فالسيادة السياسية تحتاج إلى قدرة مؤسسية، والقدرة المؤسسية تحتاج إلى إصلاح الحوكمة، وإصلاح الحوكمة يحتاج إلى تغيير علاقة الدولة بالريع، وهذا يحتاج في النهاية إلى قطاع خاص منتج قادر على خلق القيمة والوظائف. ومن هنا، فإن النهوض بالقطاع الخاص ليس بنداً في برنامج اقتصادي فحسب، بل جزء من إعادة تأسيس وظيفة الدولة نفسها: من دولة توزع الريع وتستوعب البطالة إلى دولة تنظم الاقتصاد، وتستثمر في رأس المال البشري والبنية التحتية، وتحفز الإنتاج والمنافسة، وتحمي القانون. وهذا هو المعنى العملي للسيادة الاقتصادية.

العراق يدفع ثمن العقوبات الأمريكية على إيران

هل آن أوان المطالبة بالتعويض؟



البروفسور د. ضياء واجد المهندس



1 العقوبات الأمريكية على إيران

- إجراءات أوسع استهدفت هدفات الطيران
- إخضاع عدد من الكيانات لمخاطر العقوبات الثانوية
- 8 أيلول/سبتمبر 2026 وزارة الخزانة الأمريكية تعلن فرض عقوبات
- 27 شركة طيران إيرانية

2 النتيجة المباشرة على العراق

- توقف الرحلات الإيرانية إلى عدد من المطارات العراقية
- بدءاً من مطار بغداد ثم باقي المطارات
- امتناع شركات المناولة والخدمات الأرضية عن تقديم خدماتها خشية العقوبات الأمريكية

3 القطاعات المتضررة في العراق

- **الفنادق والمطاعم** — انخفاض الإيرادات
- **وكالات السفر** — تراجع أعمالها
- **المطارات** — فقدان رسوم الهبوط والخدمات
- **الأسواق المحلية** — تأثر النشاط التجاري والخدمي
- **شركات النقل** — تراجع الحركة
- **المسافرون** — إرتفاع الكلفة لطرق بديلة

4 حجم الحركة الجوية قبل القيود



بين 15 – 20 رحلة يومياً بين إيران والعراق

5 محاكاة لحجم الخسائر (أرقام تقديرية)

365 مليون دولار	180 مليون دولار	30 مليون دولار	7 ملايين دولار	1 مليون دولار
سنوياً	خلال 6 أشهر	شهرياً	أسبوعياً	يومياً

هذه أرقام فرضية لأغراض المحاكاة الحسابية فقط، وليست تقديراً دقيقاً للخسائر الفعلية. المطلوب بيانات ذاتُ أهميةٍ دُنيا لحساب الضرر الحقيقي.

6 بغداد بحاجة إلى «حساب خسائر» رسمي

- رصد الرحلات الملغاة والمسافرين المتأثرين
- إيرادات المطارات والمناولة المفقودة
- تأثيرات على السفر، الفنادق، النقل، الأسواق
- الفصل بين الخسارة المباشرة وغير المباشرة
- تضم وزارة النقل وسلطة الطيران ووزارة المالية والسياحة والتجارة وخبراء وخبراء اقتصاديين وقانونيين

7 هل يحق للعراق المطالبة بالتعويض؟



- من حق العراق طرح مسألة الأضرار لم على الولايات المتحدة.
- المطالبة تحتاج إلى إثبات الضرر والعلاقة السببية.
- قوة الموقف تعتمد على ملف موثق بالأرقام والوثائق.
- لا يوجد التزام قانوني أمريكي تلقائي بالتعويض.

8 ماذا يمكن أن تطلب بغداد؟

- حماية المؤسسات العراقية من العقوبات الثانوية
- التفاوض على استثناءات محددة (السحلات الإنسانية والزيارات الدينية)
- معالجة الأضرار المالية ضمن الحوار الاقتصادي والدبلوماسي
- المطالبة بالتعويض المباشر في مرحلة لاحقة لاحقة بعد توثيق الخسائر

9 العراق لا يحتاج إلى مواجهة مع واشنطن



- لا حماية المصالح العراقية التصادم مع الولايات المتحدة.
- ليس المطلوب تغيير حساسة الأمريكية تجاه إيران.
- المطلوب منع انتقال كلفة العقوبات إلى العراق.
- موقف تفاوضي هادي وقائم البيانات والأرقام.

10 المشكلة أكبر من الطيران

العقوبات | الصراعات | الصراعات الإقليمية | النقل | التجارة | الطاقة

العراق معرض لأن يتحمل جزءاً من كلفة الصراعات الإقليمية والعقوبات واغلاق

الخلاصة والرسالة الأساسية



- لا ينبغي أن يدفع العراق ثمن صراع لم يختره.
- على الدولة توثيق أي خسارة عراقية بالأرقام والوثائق.
- فتح مفاوضات جدية مع واشنطن حول الاستثناءات والمعالجة.
- تحويل القضية من شكوى سياسية ملف اقتصادي وقانوني متكامل.
- حماية المصلحة العراقية يجب أن تكون نقطة الانطلاق في كل سياسة خارجية.

العراق يدفع ثمن العقوبات الأمريكية على إيران.. هل آن أوان المطالبة بالتعويض؟

البروفسور د. ضياء واجد المهندس

في السياسة الدولية قاعدة ينبغي ألا تغيب عن حسابات الدول: لا يجوز أن يتحول بلد ثالث إلى دافع لفاتورة صراع لم يشارك في صنعه. وهذه هي الزاوية التي ينبغي للحكومة العراقية أن تنطلق منها في التعامل مع التداعيات التي ترتبت على العقوبات الأمريكية الجديدة على قطاع الطيران الإيراني. ففي الثامن من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على ٢٧ شركة طيران إيرانية ضمن إجراءات أوسع استهدفت قطاع الطيران، مع توسيع مخاطر العقوبات الثانوية على الجهات التي تتعامل مع الكيانات المشمولة. ثم انعكس ذلك على قدرة الناقلات الإيرانية على الحصول على خدمات المطارات والمناولة والتزود بالوقود وبيع التذاكر خارج إيران.وبعد أيام، توقفت الرحلات الإيرانية إلى عدد من المطارات العراقية، عقب التحذيرات الأمريكية من التعامل مع الناقلات الخاضعة للعقوبات، كما ارتبط جانب من التعطيل بامتناع شركات المناولة والخدمات الأرضية عن تقديم خدماتها خشية التعرض للعقوبات الأمريكية.

العقوبة على إيران.. لكن جزءاً من الكلفة يقع على العراق

تقول الولايات المتحدة إن إجراءاتها تستهدف قطاع الطيران الإيراني والجهات التي ترى أنها توفر دعماً لأنشطة خاضعة للعقوبات. غير أن الأثر الاقتصادي لا يتوقف عند الحدود الإيرانية. فعندما تتعطل الرحلات بين إيران والعراق، تفقد المطارات العراقية جزءاً من رسوم الهبوط والخدمات والمناولة، وتتضرر وكالات السفر وشركات النقل والفنادق والمطاعم والأسواق المستفيدة من حركة المسافرين والزائرين. كما يتحمل المسافر جزءاً من الكلفة عبر البحث عن طرق بديلة أو الانتقال إلى النقل البري، ويكتسب ذلك أهمية أكبر في مدن مثل النجف وكربلاء، حيث تشكل حركة الزائرين جزءاً مهماً من النشاط الخدمي والسياحي.وتشير تقديرات متخصصة إلى أن عدد الرحلات بين البلدين كان يتراوح قبل القيود الأخيرة بين ١٥ و٢٠ رحلة يومياً، لكن لا تتوافر حتى الآن بيانات رسمية شاملة تحدد الخسارة الفعلية بدقة. وهذا التمييز ضروري؛ فالمشكلة ليست في إنتاج رقم كبير للاستخدام الإعلامي، وإنما في معرفة مقدار الضرر الحقيقي. وإذا افترضنا، للمحاكاة الحسابية فقط، خسارة مليون دولار يومياً، فإنها تعني سبعة ملايين أسبوعياً، ونحو ٣٠ مليوناً شهرياً، و١٨٠ مليوناً خلال ستة أشهر، و٣٦٥ مليوناً سنوياً. لكنها تبقى فرضية حسابية لا تقديراً مثبتاً. ولهذا فإن السؤال الأهم ليس: كم نعتقد أننا نخسر؟ بل: كم نستطيع أن نثبت بالأرقام والوثائق أننا خسرنا؟

بغداد بحاجة إلى «حساب خسائر» رسمي

إذا استمرت القيود أو تكررت مستقبلاً، فلا ينبغي أن يبقى التعامل العراقي معها في حدود رد الفعل السياسي والإعلامي. المطلوب تأسيس آلية رسمية لحساب الضرر الاقتصادي الناتج عن العقوبات والإجراءات الخارجية التي تمتد آثارها إلى داخل العراق. ويمكن أن تضم وزارة النقل وسلطة الطيران المدني ووزارة المالية والجهات المعنية بالسياحة والتجارة، إلى جانب خبراء اقتصاديين وقانونيين. وتكون مهمتها رصد الرحلات الملغاة والمسافرين المتأثرين، وإيرادات المطارات والمناولة المفقودة، وتأثير توقف الحركة في القطاعات المرتبطة بالسفر والزائرين. والأهم هو الفصل بين الخسارة المباشرة وغير المباشرة. فإيراد هبوط طائرة يمكن حسابه بدقة، أما خسارة مطعم أو فندق بسبب تراجع عدد الزائرين فتحتاج إلى منهج أكثر حذراً، حتى لا تتحول المطالبة إلى أرقام يصعب الدفاع عنها. وعندئذ فقط ينتقل الحديث من تقديرات إلى ملف مالي واقتصادي يمكن وضعه على طاولة التفاوض.

وهل يحق للعراق المطالبة بالتعويض؟

من حق الحكومة العراقية، سياسياً ودبلوماسياً، أن تطرح على الولايات المتحدة الأضرار التي تلحق بالمصالح العراقية نتيجة تطبيق العقوبات على طرف آخر، وأن تطلب معالجتها أو الحد منها. أما القول بوجود التزام قانوني أمريكي تلقائي بالتعويض فهو أمر مختلف. فالمطالبة القانونية تحتاج إلى تحديد الإجراء محل الاعتراض، وإثبات الضرر والعلاقة السببية، ثم تحديد الأساس القانوني الذي يمكن الاستناد إليه. ولهذا فإن قوة الموقف العراقي لا تأتي من رفع سقف الخطاب، بل من قوة الملف. فكلما كانت الخسائر موثقة، وأمكن إثبات أن شركة أو منشأة عراقية تضررت مباشرة بسبب التهديد بالعقوبات الثانوية، أصبح لدى بغداد أساس أقوى للتفاوض بشأن الاستثناءات أو الضمانات أو المعالجات المناسبة. وقد ظهرت بالفعل مؤشرات إلى إمكان معالجة بعض الآثار عن طريق الاستثناءات؛ إذ أفادت تقارير في أواخر أيلول/سبتمبر بأن واشنطن تتجه إلى منح إعفاء محدود يسمح للخطوط الجوية العراقية بتسيير رحلات بين إيران والنجف لمدة شهر، بما يبين أن باب التفاوض على الاستثناءات العملية ليس مغلقاً.

ماذا يمكن أن تطلب بغداد؟

الأولوية الأولى هي حماية المؤسسات العراقية من العقوبات الثانوية، والحصول على توضيحات وضمانات بشأن حدود ما تستطيع الشركات العراقية القيام به من دون التعرض للعقوبات أو فقدان القدرة على التعامل مع النظام المالي الدولي.والخيار الثاني هو التفاوض على استثناءات محددة، ولا سيما للرحلات المرتبطة بحركة المواطنين والزائرين والحالات الإنسانية، وفق ضوابط رقابية تحقق مصلحة العراق ولا تحوله إلى قناة للالتفاف على العقوبات. وإذا أثبتت البيانات وجود أضرار مالية عراقية محددة ومباشرة، فيمكن طرح آليات لمعالجتها ضمن الحوار الاقتصادي والدبلوماسي مع واشنطن. أما التعويض المباشر فيأتي لاحقاً، عندما يكون الضرر موثقاً والأساس القانوني والتفاوضي واضحاً. فالتعويض ليس شعاراً، بل مطالبة تحتاج إلى ملف يمكن الدفاع عنه.

العراق لا يحتاج إلى مواجهة مع واشنطن

المطالبة بحماية المصالح العراقية لا تعني تحويل القضية إلى مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة. يستطيع العراق الحفاظ على علاقاته مع واشنطن، وفي الوقت نفسه توضيح مسؤوليته تجاه اقتصاده ومؤسساته ومواطنيه. فالعراق لا يطلب حماية شركة إيرانية من العقوبات الأمريكية، ولا يطلب تغيير السياسة الأمريكية تجاه إيران من أجله. ما يطلبه هو ألا تتحول الآثار الجانبية لهذه السياسة إلى خسائر مفتوحة تتحملها الشركات والمطارات والمواطنون العراقيون. والسؤال العراقي هنا ليس أصل العقوبات، وإنما: ماذا يحدث عندما تنتقل كلفتها إلى طرف ثالث؟

المشكلة أكبر من الطيران

الطيران ليس سوى نموذج لمشكلة أوسع. فالعراق، بحكم موقعه الجغرافي وترابطه التجاري والاقتصادي مع محيطه، معرض لأن يتحمل جزءاً من كلفة الصراعات الإقليمية والعقوبات وإغلاق الممرات وتعطل التجارة والطاقة والنقل، حتى عندما لا يكون طرفاً مباشراً فيها. ولهذا يحتاج العراق إلى قاعدة ثابتة في سياسته الاقتصادية الخارجية: عدم تحميل اقتصاده كلفة صراعات الآخرين، مع جعل المصلحة العراقية نقطة الانطلاق. فإذا كان الإجراء يستهدف إيران، فهذه مسألة تخص السياسة الأمريكية تجاه إيران. أما حين يؤدي تطبيقه إلى تعطيل مطار عراقي، أو خسارة شركة عراقية، أو ارتفاع كلفة سفر المواطن العراقي، فإن جزءاً من القضية يصبح عراقياً بالضرورة. ومن هنا يجب أن تكون رسالة بغداد إلى واشنطن واضحة وهادئة: نحن لا ندخل في سياستكم تجاه إيران، ولا نطالب بحماية الجهات الخاضعة للعقوبات، لكننا نطالب بحماية المصالح العراقية من الأضرار غير المقصودة أو الممتدة لهذه السياسة. العراق لا يحتاج إلى الشعارات، بل إلى أرقام موثقة، وفريق قانوني واقتصادي، وقناة تفاوض واضحة. فالقضية ليست دفاعاً عن الطيران الإيراني، وإنما عن المصلحة الاقتصادية العراقية.وإذا استمرت الخسائر، فعلى الدولة أن تعرف مقدارها أولاً، ثم تحدد المسؤولية عنها، وبعد ذلك تبحث عن الاستثناء أو المعالجة أو التعويض وفق ما تسمح به الوقائع والقانون والتفاوض. أما تراكم الخسائر بلا حساب فلن يحمي اقتصاد العراق. والقاعدة واضحة: لا ينبغي أن يدفع العراق ثمن صراع لم يختره، ولا ينبغي أن تبقى أي خسارة عراقية بلا توثيق ومطالبة ومعالجة.

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.


SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس